

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٠/٢٧/١٩٩٥ م.

٢٨-١-١٩٩٥ م.

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاکر

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤١٦ هـ - الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥ م - العدد ٤٥٨٥

المرس

الصفحة

- ٣٤٦١ تعديل فقرة من قرار تحديث سيارات الركوب العمومية
٣٤٦٢ انشاء مركز جمرك المنطقة الحرة الخاصة اليابانية الاردنية
٣٤٦٣ تعليمات تحويل المركبة من فئة الى اخرى
٣٤٦٤ تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ تعليمات معدلة لتعليمات الرواتب والعلوات لاجزاء الهيئة
التدريسية في كلية الدعوة واصول الدين - عمان .
٣٤٦٦ تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٥ تعليمات معدلة لتعليمات الهيئة التدريسية لكلية الدعوة
واصول الدين - القدس
٣٤٦٧ تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ تعليمات مكافآت الباحثين في دائرة الافتاء العام
٣٤٦٩ تعليمات رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ تعليمات معدلة لتعليمات اكراميات الخطابه والتدريس في
المساجد .
٣٤٧٠ تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ تعليمات زيارة مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين - عمان
٣٤٧١ تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٥ تعليمات الموازن العسكرية
٣٤٩٩ تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ تعليمات نظام الاشغال العسكرية للقوات المسلحة الاردنية
٣٥١٥ قرارات صادران عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور
٣٥١٨ تصحيح الخطاء

مديرية المطابع العسكرية

كل من اشغى
هنا من اشغى

تعديل فقرة من قرار تحديث سيارات الركوب العمومية

- استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الداخلية رقم م-١-٨٦٢٢٧ تاريخ ١٢-١٠-١٩٩٥م المتعلق بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠١ تاريخ ٦-٦-١٩٩٥ بشأن تحديث سيارات الركوب العمومية وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١-١-١٩٩٥ الموافقة على تعديل الفقرة الاولى من البند ثانيا من القرار المشار اليه اعلاه بحيث يتم اعتماد سعة المحرك ١٦٠٠ لتر بدلا من ١٦٠٠ سنتيمتر مكعب .

انشاء مركز جمرك المنطقة الحرة الخاصة اليابانية الاردنية

قرار

صادر عن وزير المالية - الجمارك

- عملا باحكام المادتين ٦ ، ٧ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، اقرر انشاء مركز جمرك تحت اسم - مركزا جمرك المنطقة الحرة الخاصة اليابانية الاردنية - اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتوحيده للقيام بالمهام التالية : -
- ١ - تنظيم ادخال المستلزمات الخاصة بالمشروع وفق البيانات الجمركية الامولية .
- ب - تنظيم وانجاز البيقات الجمركية لكافة منتجات المنطقة الحرة الخاصة حسب الاصول .
- ج - القيام بالمهام الموكلة اليه استنادا لقانون الجمارك وقانون المناطق الحرة والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص ..

وزير المالية - الجمارك
باسل جردانه

هكذا من الله على

تعليمات تحويل المركبة من فئة الى اخرى
صادرة استنادا لاحكام المادة ٢٧-٢٨-٢٩-٣٠ من
قانون السير رقم ١٤- لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - تعرف الفئة - بأنها مجموعة المركبات التي تنطبق في مواصفاتها العامة وطبيعتها استخدامها -
المادة ٢ - على مالك المركبة المراد تحويلها من فئة الى اخرى مراجعة ادارة الترخيص للكشف عليها وبيان
امكانية التحويل من الناحية الفنية ، شريطة الالتزام بما يلي :-
١ - عدم تغيير مراكز المحاور للمركبة او اضافة ابي محاور اخرى .

ب - عدم قص منتصف القاعدة - الشاسي - الا انه يجوز اجراء عملية القص او التطويل
للجزء الخلفي من القاعدة - ومن خلفه مراكز المحاور شريطة ان يتم الالتزام بالطول
الاجمالي . وطول الجزء الملصق المسموح به .

ج - لا يجوز اجراء اي تعديل على جهاز التوجيه ، او نقله من جهه الى اخرى .

هـ - ان لا يؤدي التحويل الى اي زيادة في عرض المركبة بكثر من ١٥ ٪ من العرض الاجمالي
للمركبة وحسب مواصفات الشركة الصانعة .

و - ان لا يؤدي التحويل الى احداث اي خلل في توازن المركبة .

ز - التقيد بكافة الشروط والمواصفات الواجب توافرها في فئة المركبة المراد التحويل اليها .

المادة ٣ - على مالك المركبة مراجعة دائرة الجمارك واخذ الموافقة المسبقة اذا كان هنالك فرق في الرسوم
الجمركية بين فئة المركبة والفئة المراد التحويل اليها .

المادة ٤ - لا يجوز استعمال المركبة بعد اجراء عملية التحويل قبل فحصها من قبل ادارة الترخيص والتأكد
من الالتزام بالشروط .

المادة ٥ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

سلامه حماد
وزير الداخلية

تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ (١) تعليمات معدلة لتعليمات الرواتب والعلاوات لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدعوة وأصول الدين / عمان

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الرواتب والعلاوات لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية
الدعوة وأصول الدين / عمان لسنة ١٩٩٥م) وتقرأ مع التعليمات الاصلية رقم (٣) لسنة ١٩٩٠
والتعديلات التي طرأت عليها كتعليمات واحدة يعمل بها من تاريخ ١٥/١/١٩٩٥م.

المادة (٢) : تحدد رواتب اعضاء هيئة التدريس في الكلية ودرجات هذه الرواتب وفئاتها وتسلسل زياداتها وفقا لسلم
الرواتب التالي:

الزيادة السنوية	السلم		الفئة	الرتبة او الدرجة أعضاء الهيئة التدريسية
	من	الى		
١٢	٣٣٤	٥٧٤	-	استاذ
١٠	٣٢٦	٣٩٦	١	استاذ مشارك
١٠	٢٥٥	٢٩٥	ب	
٠٨	٢٥١	٢٨٣	١	استاذ مساعد
٠٨	٢٠٧	٢٣٩	ب	
٠٦	١٨٥	٢٢١	١	مدرس
٠٦	١٣٦	١٧٢	ب	

وذلك اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤م.

المادة (٣) :- تعدل المادة (٨) من التعليمات الاصلية بحيث تصبح كالآتي

المادة (٨) : تصرف للمحاضر غير المتفرغ وللمحاضر المتفرغ زائدا عن نصابه التدريسي عن كل ساعة
تدريسية فعلية المبالغ المحددة فيما يلي :-

- ١- المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ أو مستواها
المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مشارك أو من مستواها
المحاضر الحاصل على رتبة أستاذ مساعد أو من مستواها
المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة
المحاضر الحاصل على درجة الماجستير
المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس
- (١٨) ثمانية عشر دينارا.
(١٥) خمسة عشر دينارا.
(١٢) اثني عشر دينارا.
(١٢) اثني عشر دينارا.
(٠٩) تسعة دنانير.
(٠٨) ثمانية دنانير.

ب - اذا اقتضت الحاجة تكليف أشخاص لايحملون مؤهلات علمية أو رتباً جامعية فلرئيس مجلس الامناء أن يحدد مكافأة لهم تتراوح ما بين (٨ - ١٨) ديناراً للمحاضرة الواحدة.

المادة (٤) :- تعدل المادة (١٤) من التعليمات الاصلية بحيث تصبح كالتالي :-

المادة (١٤) :- يصرف لرئيس مجلس الامناء وكل عضو من أعضاء مجلس الامناء مكافأة قدرها (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً عن كل جلسة يحضرها هو أو من يقوم مقامه بالوكالة على ألا يتجاوز مجموع مكافآت العضو الواحد عن (٣٦٠) ثلاثمائة وستين ديناراً ، علماً بأنه قد تم احتساب قيمة هذه الزيادات في موازنة الكلية للعام الدراسي الحالي ١٩٩٥/١٩٩٤ م وقد صادق مجلس الاوقاف على هذه الموازنة واعتمدها بقراره رقم ٩٤/٨/٦ تاريخ ٩٤/١١/٨ م.

وقد أخذ المجلس بعين الاعتبار أنه قد تم تعديل سلم رواتب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية وزياداتهم السنوية وتعديل قيمة مكافآت المحاضرات الاضافية بناء على منحة ملكية سامية ابتداء من تاريخ ١٩٩٤/٧/١ ، وأنه قد تم تنفيذ ذلك والعمل به بموجب النظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٤ م المعدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية.

(١) أقر مجلس الاوقاف والشؤون والقدسات الاسلامية هذه التعليمات بقراره رقم (٩٥/١/٩) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ م.

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ (١) تعليمات معدلة لتعليمات الهيئة التدريسية لكلية الدعوة وأصول الدين / القدس

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الهيئة التدريسية لكلية الدعوة وأصول الدين / القدس لسنة ١٩٩٥) وتقرأ مع التعليمات الاصلية رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليها كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ اقرارها.

المادة (٢) :- تعدل المادة (٣٠) من التعليمات الاصلية رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ تعليمات الهيئة التدريسية لكلية الدعوة وأصول الدين / القدس بحيث تصبح كالتالي :-

المادة (٣٠) : أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لمجلس أمناء الكلية بتنسيب من مجلس الكلية أن يمنح عضو الهيئة التدريسية المثبت في الخدمة الدائمة في الكلية اجازة بدون راتب لمدة سنة واحدة او لبعض السنة قابلة للتديد ، بحيث لا تزيد مجموعها على ثلاث سنوات ، ويشترط في ذلك أن لا يمنح عضو الهيئة التدريسية اجازة ثانية بمقتضى أحكام هذه التعليمات الا بعد مرور مثلي هذه الاجازة السابقة أو مرور خمس سنوات على انتهاء تلك الاجازة السابقة ، أيهما أكثر.

ب - يستثنى من تحديد المدة ومن شرط التثبيت في الخدمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزاري.

ج - لا تعتبر الاجازات بدون راتب التي تمنح لأي عضو من أعضاء الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته في الكلية لاغراض الترقية والمكافآت والاقدمية.

(١) أقر مجلس الاوقاف والشؤون والقدسات الاسلامية هذه التعليمات بقراره رقم (٩٥/٥/٨) تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥ م.

هكذا من الأصول

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٥م (١)

تعليمات مكافآت الباحثين في دائرة الافتاء العام

صادرة بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٩) من نظام التنظيم الاداري

لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩م

المعدلة بموجب النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦م

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات مكافآت الباحثين في دائرة الافتاء العام) ويعمل بها من تاريخ اقرارها.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الملكة: الملكة الاردنية الهاشمية.

الوزارة: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

الوزير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

المجلس: مجلس الافتاء المنصوص عليه في المادة (٩) من النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩م نظام التنظيم الاداري لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

الرئيس: رئيس مجلس الافتاء.

المفتي العام: المفتي العام للمملكة.

المادة (٣): يحدد المجلس اسماء الباحثين الذين يمكن التعاون معهم في اعداد البحوث والدراسات التي تدعو الحاجة اليها.

المادة (٤): أ- يشترط في الباحث أن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل.

ب - أن يكون من أهل الاختصاص في الموضوع الذي يطلب منه البحث فيه.

المادة (٥): للمجلس تكليف أي باحث تدعو الحاجة لتكليفه ولو لم يرد اسمه ضمن أسماء الباحثين المشار اليهم في المادة (٣) من هذه التعليمات.

المادة (٦): للمجلس تكليف أكثر من باحث في موضوع واحد مجتمعين أو منفردين.

المادة (٧): تكون البحوث المدة بطلب من المجلس حقا له وله طبعا وتعديلا ونشرها دون اذن أو موافقة باحثها.

المادة (٨): على الباحث تثبيت المصادر والمراجع التي عاد اليها في بحثه ومراعاة شروط البحث العلمي كافة.

المادة (٩): يلتزم الباحث بالمدة التي يحددها المجلس للبحث بدءا وانتهاء .

المادة (١٠): يعتبر الباحث مستثكفا من البحث اذا مضى خمسة عشر يوما على بدء المدة المحددة للبحث ولم يشرع فيه.

المادة (١١): لا يكون الباحث مستثكفا بطلبه المزيد من الوقت بعد شروعه في البحث ورأى المجلس التمديد لضرورات البحث ويرجع تقدير المدة اللازمة للتمديد الى المجلس.

المادة (١٢): يصرف لكل باحث مكافأة لاتقل عن عشرين دينارا ولا تزيد على خمسين دينارا للبحث الواحد.

المادة (١٣): يجري تحديد مقدار الاكرامية المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذه التعليمات بقرار من المجلس بأغلبية الاصوات فيه واذا تساوت يكون الترجيح للجانب الذي فيه الرئيس.

المادة (١٤): للمجلس التنسيب بصرف مكافأة لأي اختصاصي فني يكلف ببحث في العلوم غير الشرعية، يرى المجلس حاجة له لانتجاوز المكافأة المصروفة لأصل البحث الشرعي.

المادة (١٥): ينسب المجلس للوزارة صرف المكافآت التي يقررها ، ليجري صرفها وفق الأصول المالية المعتمدة.

المادة (١٦): اذا طرأت أية حالة لم تمالجها هذه التعليمات تعرض على الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

(١) أقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات بموجب الفقرة (أ) من قراره رقم (٩٥/٨/٩) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٥م.

هكذا من أهل

تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م (١)

تعليمات معدلة لتعليمات اكراميات الخطابة والتمريض في المساجد
رقم (١١) لسنة ١٩٩٤

المادة (١):- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات اكراميات الخطابة لسنة ١٩٩٥) وتقرأ مع التعليمات رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ المشار اليها في هذه التعليمات الاصلية ، كتعليمات واحدة ويعمل بها ابتداء من تاريخ اقرارها.

المادة (٢):- تعدل المادة (٩) من التعليمات الاصلية باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

و- تكون اكرامية الدرس غير المذاع او المتلفز في مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين كما هي في الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذه المادة.

(١) أقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات المعدلة بموجب الفقرة (ب) من قراره رقم ٩٥/٨/٩ تاريخ ٩٥/١٠/١٠.

هكذا من المأهول

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٥م (١)

تعليمات زيارة مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين / عمان

المادة (١):- تسمى هذه التعليمات (تعليمات زيارة مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين / عمان) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):- يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الملكة: الملكة الاردنية الهاشمية.

الوزارة: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

الوزير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

الامين العام: امين عام وزارة الاوقاف.

الدير: مدير عام مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين.

المسجد: مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين وملحقاته.

المجلس: مجلس ادارة المركز الثقافي الاسلامي في مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين.

السائح: كل شخص غير اردني قدم الى الاردن بقصد السياحة مباشرة او عن طريق مكاتب سياحية.

المادة (٣):- يسمح للسائح بزيارة المسجد من داخل الملكة او خارجها.

المادة (٤):- يقدم للسائح الذي يزور المسجد الخدمات التالية :-

أ- نشرة تعريفية بالمسجد.

ب- زيارة معالم المسجد بمرافقة الدليل المعتمد من الوزارة.

ج- تزود السائحات باللباس الساتر عند دخول حرم المسجد.

د- عرض بعض الافلام والسلايدات التي تعرف بالمسجد وبعض الآثار والمعالم الاسلامية في الملكة.

هـ- زيارة المتحف الاسلامي.

المادة (٥):- تحدد مواعيد الزيارة بين الساعة الثامنة صباحا وحتى الحادية عشرة قبل الظهر ومن الساعة الثالثة وحتى الرابعة والنصف عصرا.

المادة (٦):- أ- يستوفى من كل سائح مبلغ دينار ثمنا لنسخة النشرة التعريفية التي تقدم للزائر ومقابل الخدمات التي تقدم اليه أثناء الزيارة.

ب- يجوز التعامل مع المكاتب السياحية المعتمدة من وزارة السياحة على أساس تنظيم زيارة أفواج جماعية من السياح على أن يستوفى بدل الخدمات سلفا من هذه المكاتب.

ج- يجوز للوزير أو من يفوضه خطيا تقديم نسخة مجانية من النشرة التعريفية للضيوف والوفود الرسمية.

المادة (٧):- يتولى الاشراف على الزيارة ومرافقة السائحين دليل سياحي والمحاسب المعتمد في المسجد.

المادة (٨):- اذا طرأت أية حالة لم تعالجها هذه التعليمات فتعرض على الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

(١) أقر مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هذه التعليمات بموجب الفقرة (ج) من قراره رقم ٩٥/٨/٩ تاريخ ٩٥/١٠/١٠م.

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٥

تعليمات اللوازم العسكرية

صادرة عن رئيس هيئة الأركان المشتركة

استناداً للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة (٧٢) من نظام اللوازم العسكرية رقم (٣) لعام ١٩٩٥ أقرر إصدار التعليمات التالية (*):-

الفصل الأول

التسميه والتعاريف

- المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات اللوازم العسكرية لسنة ١٩٩٥) ويعمل بها من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية.
- المادة (٢) : تعني الكلمات والعبارات المعرفه بالماده (٢) من نظام اللوازم العسكرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ ايضاً وردت في هذه التعليمات نفس المعاني المخصصة لها في الماده (٢) من نفس النظام ما لم تدل القرينه على غير ذلك .
- المادة (٣) : مع مراعاة ماورد في الماده (٢) من نظام اللوازم العسكرية رقم (٣) لعام ١٩٩٥ تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها بادناه ما لم تدل القرينه على غير ذلك .
- النظام : نظام اللوازم العسكرية رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ واية تعديلات تطرأ عليه .
- الجهة المختصة بالشراء : ١. رئيس هيئة الاركان المشتركة او من يفوضه خطياً
٢. مدير المشتريات ضمن صلاحياته المنصوص عليها بالماده ١٤ من النظام .
٣. لجنة العطاءات المركزيه .
- لجنة المشتريات : اي لجنة مشتريات مشكله وفقاً لاحكام النظام .
- لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المركزيه المشكله وفقاً لاحكام النظام .

* ينشر الفصل الأول والثاني والثالث والعاشر فقط من التعليمات المشار اليها في الجريدة الرسمية.

- اللجنة الفنية : اللجنة التي تشكلها الجهة المختصة بالشراء أو رئيس لجنة العطاءات المركزيه من الخبراء والفنيين سواء كان هذا التشكيل من العسكريين أو ممثلين من دوائر حكوميه مختصه .
- مأمور التخليص : الشخص الذي يعهد اليه انجاز المعاملات الجمركيه وسائر وثائق الشحن والتخليص مع الدوائر المختصة في الدول لحساب القوات المسلحه الاردنيه .
- صندوق العطاءات : هو الصندوق الذي تحفظ به وثائق العطاءات لحين فتحها رسمياً من اصحاب العلاقه .
- المناقص : الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتقدم بعروض لأي عملية شراء .
- المتعهد : الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتعاقد معه لتقديم لوازم او خدمات .
- الوحده الطالبه : اي وحده من وحدات القوات المسلحه الاردنيه .
- المستودع الرئيسي : المكان الذي تحفظ فيه اللوازم التي ترد للقوات المسلحه الاردنيه ويتم الصرف منه الى المستودعات الفرعيه او الى اي وحده عسكريه لها قيود في المستودعات .
- الشروط العامه : شروط الدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين التي ترلق بكل دعوة عطاء .
- الشروط الخاصه : الشروط التي تضعها الجهة المختصة بالشراء .
- دعوة العطاء : تتكون من الوثائق التاليه :-
- دعوة الدخول في العطاء .
 - المواصفات للوازم المطلوبه (وتشمل النماذج والمخططات والرسومات واي ايضاحات اخرى) .
 - التعليمات والشروط العامه للعطاءات .
 - الشروط الخاصه للعطاء (ان وجدت)
 - متطلبات تاهيل المناقصين (عند الطلب) .

هكذا من المأهول

الفصل الثاني المهام والواجبات

المادة (٤) : على الوحدة الطالب ان تتحقق من وجود الحاجة الفعلية لشراء اللوازم المطلوبة قبل ارسال طلب الشراء الى الجهة المختصة بطرح العطاء وتقوم هذه الجهة المختصة بالشراء بما يلي :-

١. مراجعة المواصفات الواردة اليها للوازم المطلوب شراؤها للتأكد من انها عامة ودقيقة وواضحة ، ولها ان تستعين بالخبراء والفنيين او اي جهة اخرى للتأكد من ذلك .

ب. التأكد من تقديم مستند التزام مالي مصدق حسب الأصول بالقيمة المقدرة للعطاء .

ج. اعداد دعوة العطاء .

المادة (٥) : للجهة المختصة بالشراء وقبل طرح العطاء وضع الاسس والقواعد الضرورية لتأهيل المناقصين ايضاً وجد ضرورة لذلك وعليها ان تستعين بذوي الخبرة والاختصاص لتحقيق ذلك .

المادة (٦) : يجب ان يشمل الاعلان عن العطاء ايضاً احكاماً من رقم ١٥١٥ ونوع اللوازم وآخر موعد لبيع دعوة العطاء وآخر موعد لتقديم العروض وثمن دعوة العطاء وكفالة دخول العطاء وأيضا احكاماً اخرى ترى مديرية المشتريات ضرورة الاعلان عنها .

المادة (٧) : ١. للجهة المختصة بالشراء ان تعدد موعد تقديم العروض لفترة زمنية مناسبة اذا اقتضت بذلك ويعلن عن ذلك بوسائل الاعلان التي سبق واعلان عن العطاء من خلالها .

ب. تعلن مديرية المشتريات عن العطاء الذي تقرر اعادته طرحه .

المادة (٨) : يتولى امين سر لجنة العطاءات المهام التالية :-

١. تدقيق طلبات الشراء التي تعود الى لجنة العطاءات المركزية والتأكد من انها مستوفية الشروط المطلوبة .

ب. مسؤول عن التدقيق في صحة الاعلانات ونماذج دعوة العطاء ومرفقاتها والتأكد من عدم وجود اخطاء مطبعية فيها وعليه ان يتأكد من نشر الاعلانات في الصحف قبل موعد فتح المناقصات لمدة لا تقل عن اسبوعين بالنسبة للوازم المطروح عطاؤها محلياً او اربعة اسابيع للوازم التي تستوجب الاستيراد من الخارج وفي حالة اعادة طرح العطاء يتم النشر قبل موعد فتح المناقصات لمدة لا تقل عن عشرة ايام للوازم المطروح عطاؤها محلياً او عشرين يوماً للوازم التي تستوجب الاستيراد من الخارج .

ج. تنظيم المناقصات ضمن جداول المفاضلة حسب الأصول .

د. تبني المتعدين الحال عليهم الحكام .

ع. العمل على تصنيف رسوم الطابع والجامعة من المتعدين الحال عليهم الحكام حسب قانون الطابع ورسوم الجامعة عن طريق الدوائر المالية المختصة .

و. الاحتفاظ بكافة معاملات العطاءات التي ترد الى اللجنة للرجوع اليها عند الحاجة .

ز. ارسال جميع الكفالات المالية الى مديرية الدائرة المالية لتابعيتها حسب الأصول ولا يفرج عنها الا بالايعاز من الجهة المختصة بالشراء بعد وفاء المتعدين بكافة التزاماتهم اتجاه القوات المسلحة الاردنية باستثناء كفالة دخول العطاء التي تتابع من قبل لجنة العطاءات والجهة المختصة بالمبلغ بالشراء وتصادر اذا استنكف المتعهد .

ح. المحافظة على سرية المراسلات والمعلومات التي تعهد اليه بما في ذلك دعوة العطاء وحفظ المعلومات .

هكذا من المراحل

الفصل الثالث

الشروط العامة للدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين

أولا : كفالات و ضمانات العطاءات .

المادة (٩) : كفالات الدخول في العطاءات .

على المناقص أن يرفق بعرضه كفالة مالية على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة لحساب القوات المسلحة الأردنية وبقيمة لا تقل عن (٥٪) خمسة بالمائة من قيمة اللوازم الواردة في عرضه أو بالقيمة المحددة بدعوة العطاء وأن تكون سارية المفعول لمدة (٩٠) تسعين يوما من تاريخ آخر موعد لتقديم العروض إلا إذا ورد بدعوة العطاء غير ذلك صراحة .

المادة (١٠) : تعداد كفالة الدخول في العطاء إلى مقدميها من المناقصين وفقا لما يلي :-

- (١) إلى الذين لم تجر احواله عليهم بعد اكتساب قرار احواله الدرجة القطعية .
- (٢) إلى الذين انتهت مدة سريان عروضهم ولم يرغبوا بتمديدتها بنشاء على طلبهم الخطي .
- (٣) إلى الذين جرت احواله عليهم بعد تقديم كفالة حسن التنفيذ .

ب. إذا استنكف المناقص من الالتزام بعرضه أو لم يقم بامتثال المتطلبات اللازمة للتعاقد ورفض التبليغ بقرار احواله أو الاتفاقية تصادر الجهة المختصة بالشراء قيمة كفالة الدخول لحساب القوات المسلحة الأردنية .

المادة (١١) : كفالات حسن التنفيذ .

أ. يعتبر المناقص ملتزما بتقديم كفالة حسن التنفيذ للعطاء حال عليه على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة بمبلغ

لا يقل عن (١٠٪) عشرة بالمائة من القيمة الاجمالية للوازم المحالة عليه أو من القيمة التي تقدرها لجنة المشتريات أو لجنة العطاءات للقرارات غير محددة القيمة ، يقدمها عند تبليغ بقرار احواله أو الاتفاقية .

ب. لا تقبل كفالة واحدة لأكثر من عطاء ، ويجوز قبول كفالة واحدة للدخول بالعطاء وحسن التنفيذ لنفس العطاء إذا تضمنت الكفالة نصا صريحا بذلك مع مراعاة كفاية قيمة الكفالة .

المادة (١٢) : إذا كانت كفالة حسن التنفيذ على شكل كفالة بنكية فيجب أن تكون سارية المفعول لغاية وفاء المتعهد بالتزاماته بالعطاء وتكون هذه الكفالة غير مشروطة وقابلة للتقديم .

المادة (١٣) : تتابع الجهات المختصة صلاحية الكفالات والضمانات للعطاءات ، وتطلب تمديد مدة صلاحية تلك الكفالات وال ضمانات قبل اسبوعين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة السريان بالفترة التي تراها مناسبة ، أو تحجز قيمة الكفالات وتقيدها امانات لدى الجهة المختصة .

المادة (١٤) : إذا استنكف المتعهد عن توريد اللوازم المحالة عليه ، أو قصر في تنفيذ العقد في الموعد المقرر ، أو قصر في استبدال اللوازم المرفوضة بأخرى مطابقة فعلى الجهة المختصة بالشراء التي احوالت العطاء اتخاذ الاجراءات بحق المتعهد بما في ذلك مصادرة قيمة كفالة حسن التنفيذ أو أي جزء منها بشكل يتناسب مع قيمة اللوازم غير الموردة بحيث لا يقل ذلك عن (١٠٪) عشرة بالمائة من قيمة اللوازم غير الموردة ، ويعتبر المبالغ ايسراةا لحساب القوات المسلحة الأردنية .

المادة (١٥) : تعداد كفالة حسن التنفيذ إلى المتعهد بعد تنفيذه كافة شروط العقد بموجب ما لب خطي بالافراج عن الكفالة من الر - دة ال وكذلك الوثائق الاسبولية المرسله منها إلى المديرية المختصة بالشراء التي طرحت العطاء (ضبط الاستلام ، سند ايراد ، أو شهادة مالية لتقديم الخدمة) وتقديم كفالة الصيانة والضمانه من سوء المصنعية إذا تضمنتها شروط العقد أو قرار احواله .

هكذا من المأهول

المادة (١٦) : كفاية الضمانات :

أ. تقدم كفاية الضمانات على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر من بنك أو مؤسسة مالية . رخصته وعامله في المملكة بنسبة لا تقل عن (٥٠٪) خمسة بالمائة من قيمة اللوازم المكفولة . وتعاد الكفالة إلى المتعهد بعد أن يقوم بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب كتاب خطي من الوحدة الطالبة . وإذا اخل المتعهد بالتزامه الضمان المطلوب فيحق للجهة المتعاقبة بالشراء مصادرة قيمة الضمانات وأجراء الضمانات على حساب المتعهد وتحمله فروق الأسعار .

المادة (١٧) : كفاية الدفعة الاولى :

أ. تقدم هذه الكفالة عند اشتراط المتعهد تقديم دفعة اولية قبل ارسال البضاعة أو تسليمها وتكون قيمة هذه الكفالة مساوية لقيمة الدفعة الاولى وتطلب من المتعهد عند تبليغه بتواريخ الاحالة أو العقد ولا يتم الافراج عنها الا بناءً على طلب الوحدة الطالبة بعد ان يوفي المتعهد بكافة التزاماته تجاه العقد .

ب. يجب ان لا تزيد قيمة الدفعة الاولى عن نسبة (١٠٪) من قيمة العقد مهما كان مصدر التسديد وفي الحالات الاضطرارية التي تزيد بها النسبة من (١٠٪) تؤخذ موافقة معالي وزير المالية قبل ابرام العقد .

المادة (١٨) : كفاية ضمان سوء التصنيع :

أ. تقدم كفاية عدلية لضمان سوء التصنيع لمدة لا تقل عن سنة بكامل قيمة اللوازم المضمونة مضافاً إليها (١٥٪) خمسة عشرة بالمائة من قيمة الكفالة . الا اذا ورد غير ذلك في دعوة العطاء .

ب. اذا ثبت سوء التصنيع لدى المتعهد استبدال اللوازم بلوازم أخرى جديده خلال شهرين كحد أقصى ، وللجهة المختصة بالشراء فرض غرامة تتناسب مع مدة استبدال اللوازم والضرر والخلفات الناتجة عن ذلك ويعاد احتساب مدة الضمان من تاريخ تقديم اللوازم الجديدة المطابقة .

ج. وإذا لم ينفذ المتعهد ذلك يتم تحصيل قيمة الضمانات كاملاً بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية او اي وسيلة أخرى ، وبصادر (١٥٪) خمسة عشر بالمائة من قيمة اللوازم التي ثبت سوء تصنيعها إيراداً لحساب القوات المسلحة . ويودع الباقي أمانات لشراء اللوازم على حساب المتعهد وتحمله كافة كلفة اللوازم وأي نفقات أو ضرر يلحق بالقوات المسلحة الاردنية .

د. يتم الافراج عن الضمانات بعد انقضاء المدة المحددة وعدم ظهور أي سوء تصنيعية وبموجب كتاب خطي من الوحدة الطالبة .

المادة (١٩) : تحفظ كفالات و ضمانات العطاءات لدى الجهات المختصة في القوات المسلحة الاردنية .

ثانياً : شراء دعوة العطاء واعداد وتقديم العروض في قبال المناقصين :

المادة (٢٠) : يقدم المناقص الذي يرغب شراء دعوة العطاء :
مصدقته عن رخصة من سارية المفعول تخوله جنسية او بيع او توريد اللوازم المطلوبة او الاتجار بها ، والسجل التجاري الذي يبين كافة الشروط التي تتطلبها وزارة الصناعة والتجارة لتدفع في السجل التجاري . ويجوز للجهة المختصة بالشراء ان تطلب ذلك عند بيع أي دعوة عطاء او ان يطلبها مرة أو أكثر في السنة الواحدة .

المادة (٢١) : يدفع المناقص ثمن دعوة العطاء المقرر (غير المسترد) مقابل وصول مقبوضات حسب الاصول ، ويتسلم كافة وثائق دعوة العطاء ومرفقاتها ويحدد قيمة دعوة العطاء على الشكل التالي .

ثمن نسخة العطاء

٥ دنانير	إذا كانت قيمة العطاء من دينار إلى (١٠٠٠٠)
١٠ دنانير	ما زاد على (١٠٠٠٠) إلى (٢٥٠٠٠)
٢٠ ديناراً	ما زاد على (٢٥٠٠٠) إلى (٥٠٠٠٠)
٣٠ ديناراً	ما زاد على (٥٠٠٠٠) إلى (٧٥٠٠٠)
٤٠ ديناراً	ما زاد على (٧٥٠٠٠) إلى (١٠٠٠٠٠)
١٠٠ دينار	ما زاد على (١٠٠٠٠٠) فما فوق

المادة (٢٢) : يعد المناقص عرضة وفقاً لوثائق دعوة العطاء بعد ان يقرأ هذه الوثائق ويتفهم جميع ماورد فيها ، وإذا لم تكون الوثائق كاملة أو وجد نقصاً فيها ، فعليه طلب الوثيقة الناقصة من الجهة المختصة بالشراء التي طرحت العطاء ، ويحمل النتائج المترتبة على عدم قيامه بالتدقيق والاستكمال بصورة صحيحة .

المادة (٢٣) : عند التدويه في دعوة العطاء الى ان اللوازم أفراد شراؤها يجب ان تتطابق مع المينة او العينات الموجودة لدى الجهة المختصة بالشراء او في أي مكان آخر تحدده دعوة العطاء ، فمى المناقص معاينة العينة / العينات وفحصها الفحص اللازم قبل تقديم عرضه ، ولا يعفيه الادعاء بعدم الاطلاع او اجراء مطابقه والفحص اللازمين ويعتبر كانه مطلعاً على العينة .

المادة (٢٤) : يعد المناقص عروضه الفنية والمالية على الجداول والنماذج المرفقة بدعوة العطاء ، ويختم ويوقع كافة وثائق دعوة العطاء ويقدمها ضمن العروض كاملة ، ويحق للمناقص بالاضافه الى وثائق دعوة العطاء ان يضيف اي وثائق او معلومات يرغب اضافتها ويرى انها ضرورية لتوضيح عرضه ، وعليه ان يكتب عنوانه الكامل والدقيق في عرضه متضمناً رقم صندوق البريد والهاتف والفاكس والتكس لترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالعطاء ، وعليه ان يبلغ الجهة المختصة بالشراء خطياً من اي تغيير او تعديل في عنوانه ، وتعتبر جميع المكاتبات التي تترك له في العنوان المذكور او ترسل اليه في البريد او بأي وسيلة ارسال اخرى كائنها وصلت فعلاً وسلمت في حينها .

المادة (٢٥) : يتم تقديم عروض المناقصات حسبما تطلبه الجهة المختصة بالشراء او وفقاً لما يتم تعديده في دعوة العطاء باحدى الطرق التالية :-

١. بالنسبة للوازم التي تحتاج الى تفاصيل فنية خاصة بها ولجنة فنية وخبراء فعلى المناقصين تقديم عرض فني وعرض مالي في مللن منفصلين مفلقين بأحكام ويكتب على كل مغل اسم المناقص ورقم العطاء ونوع العطاء بحيث تفتح أولاً الملفات الفنية وتجري دراستها وتقييمها من قبل الجهة المختصة بالشراء لاختيار العروض المستوفيه للشروط ثم تفتح العروض المالية للمناقصين الذين تم اختيارهم .

ب. بالنسبة للوازم التي لا تحتاج تفاصيل فنية خاصة بها على المناقصين تقديم العرض الفني والعرض المالي في مغل واحد مغل بأحكام يحتوي على المعلومات والوثائق المطلوبه بدعوة العطاء ويتم دراسة هذه العروض وتقييمها معاً من قبل الجهة المختصة بالشراء .

المادة (٢٦) : يقدم المناقص العرض الفني والمالية على نسختين متطابقتين مفصلتين مع كافة الدخول بالعطاء في مغل واحد مغل . أحكام الا اذا طلب في دعوى العطاء غير ذلك يكتب عليه اسم الجهة التي طرحت العطاء والعنوان ص . ب واسم وعنوان المناقص الثابت ورقم العطاء بخط واضح والتاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض وبغير ذلك يحق للجهة المختصة بالشراء ان تهمل العرض .

المادة (٢٧) : يعد المناقص العروض المالية والفنية على نسختين متطابقتين (الاصل ونسخة عنها) مطبوعاً او مكتوباً بالمبر بخط واضح خالٍ من الحو او التعديل او الشطب او الاضافة واذا اقتضت الظروف ذلك فيجب على المناقص التوقيع بالحبر الاحمر بجانب الحو او التعديل او الشطب او الاضافة وعليه كتابة السعر والرقم والحرف وعلى المناقص كذلك ان يذكر السعر الافرادي للوحده ولجميع الوحدات لكل مائه وكذلك السعر الاجمالي للعرض (لجميع المواد المقدم لها) ويعتبر السعر شاملاً اجور التحزيم والتغليف وبغير ذلك يحق للجهة المختصة بالشراء ان تهمل العرض .

المادة (٢٨) : على المناقص عندما يطلب منه ذلك تقديم البيانات والوثائق الاصولية بخبرته ومقدرته الفنية والمالية المتوافره لديه واي متطلبات اخرى ضرورية للتدليل على قدرته على الوفاء بالتزامات ومتطلبات العطاء .

هكذا من المأهول

المادة (٢٩) : تردع العروض من قبل المناقصين في صندوق العطاءات لدى المديرية المختصة بالشراء والتي طرحت العطاء قبل انتهاء المدة المحددة لذلك ويفضل أن يكون قبل آخر موعد بفترة كافية تمهيداً لأي طارئ وكل عرض لا يصل ويودع في صندوق العطاءات قبل آخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه ويعاد إلى مصدره مطلقاً ، وفي حال عدم كتابة عنوان المرسل أو المعلومات الكافية الواضحة على العطاء فيحق فتحه من قبل اللجنة المختصة بالشراء لمعرفة محتويات الملف والعناوين أن وجد لاعادته .

المادة (٣٠) : لا تقبل عروض العطاءات التي ترد للجهة المختصة بالشراء مباشرة برقياً أو بالناسوخ (بالفاكس) أو بالتلكس أو بالهاتف

المادة (٣١) : ١. لا تقبل العروض غير الموقعة وغير المختومة حسب الأصول أو ترد ناقصة أو غامضة بشكل لا يمكن من الاحاله .
ب. لا ينظر في العروض والمناقصات المقدمة المخالفة لشروط دعوته العطاء الا في الاحوال التي تكون معالجه النقص الموجود فيها ممكنة دون أن يلحق من جراء ذلك اجحافاً أو ضرر في حقوق المناقصين الآخرين وتكون معالجه هذا النقص لمصلحة القوات المسلحة الاردنية وفي هذه الحالة يتوجب على الجهة المختصة بالشراء تصحيحها واكمال نقصها قبل تسجيلها واجراء المفاضله بين المناقصين .

ج. عند عدم مطابقة كافة العروض (المناقصات) او وجود نقص فيها يجوز شراء اللوازم المعروضة التي تلبي احتياجات الوحدة الطالبة وتتوافر فيها الجودة وبأسعار مناسبة (انطب العروض) وبموافقة خطية من صاحب الصلاحيه في الشراء .

المادة (٣٢) : على المناقص أن يرفق بعرضه النسخة الاصلية من أي كتالوجات أو نشرات أو معلومات فنية أو احصاءات تعرف باللوازم المعروضة بأحدى اللغتين العربية أو الانجليزية وإذا لم ترفق بالعرض أو تقدم معه فيحق للجهة المختصة بالشراء عدم النظر بالعرض ولا يحق للمناقص الاعتراض على ذلك .

المادة (٣٣) : يقدم المناقص مع عرضه العينات المطلوبة في دعوة العطاء وإذا كانت العينات غير قابلة للنقل فعليه أن يحدد مكانها والوقت الذي يمكن رؤيتها فيه وبغير ذلك يجوز للجهة المختصة بالشراء عدم النظر بالعرض .

المادة (٣٤) : يجب أن يكون التغليف والتحميل (PACKING) من مستوى تجاري جيد يتناسب مع طبيعة اللوازم وطريقة شحنها مع بيان طريقة الحزم التي ستستعمل دون أي إضافة بالسعر وتبقى جميع الصناديق والاكياس ومواد التغليف الأخرى ملكاً للقوات المسلحة الا اذا نص على غير ذلك .

المادة (٣٥) : يلتزم المناقص أن يبقى العرض المقدم منه نافذ المفعول وغير جائز الرجوع عنه لمدة لا تقل عن (٩٠) تسعين يوماً من التاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض الا اذا ورد نص صريح بغير ذلك .

المادة (٣٦) : تقبل العروض لتوريد كامل الكميات او بعضها للوازم المطلوبه او لمادة واحدة او بضع مواد الا اذا اشترطت دعوة العطاء غير ذلك .

المادة (٣٧) : عند عدم تحديد موعد لتوريد اللوازم في دعوة العطاء فعلى المناقص أن يبين بالتحديد موعد التوريد ، وإذا لم يحدد موعد التوريد في العاليتين يعتبر التوريد حالاً (وتعني كلمة حالاً أن يتم التوريد خلال اسبوع من تاريخ تبليغ التمهيد بقرار الاحاله او الاتفاقية) .

المادة (٣٨) : على المناقص أن يبين في العرض المقدم منه بلد المنشأ للوازم المعروضة ومنشأ مكوناتها ، وكذلك اسم الشركة الصانعة والماركة والاسم التجاري والمطراز (MODEL) والرقم على الكتالوج أو النشره الخاصه باللوازم المعروضة .

المادة (٣٩) : ١. يقدم المناقص مع عرضه جدولاً منفصلاً يقطع الغيار التي تنصح الشركة الصانعة بها للاستعمال لمدة () سنة في ظروف الاستعمال العادي مبيته فيه رقم القطعه كما هو لدى الشركة الصانعة والكمية وسعر الوحدة والسعر الاجمالي وأن تكون هذه الاسعار ملزمة للمناقص للمدة المذكوره وللجهة المختصة بالشراء كامل الحريه في طلبها ضمن هذه المده بالسعر الوارد في الجدول المذكور ويجب أن تكون قطع الغيار في هذه الحالة اصيله وجديده .

هكذا من الأصول

ب. يلتزم المناقص بتوفير ورش الصيانة وقطع الغيار للوازم التي تتطلب ذلك لمدة لا تقل عن (عشرة سنوات) أو العمر التشغيلي المتعارف عليه إلا إذا ورد بحدود العطاء غير ذلك كما يلتزم المناقص أن يقدم مع عرضه الشروط المعدلة بأسعار قطع الغيار (معادلة تغير الأسعار بعد انتهاء الفترة المذكورة في الفقرة "ب" من هذه المساهة كما هي في بلد المنشأ) (ESCALATION CLAUSE).

المادة (٤٠) :

إذا اشتملت دعوة العطاء على علامة تجارية أو مواصفات خاصة لأي لوازم فإن ذلك لا يقيد المناقص بهذه المواصفات أو العلامة التجارية وإنما هو مجرد مؤشر إلى المميزات والخصائص والاستعمالات للوازم المطلوبة ويحق للمناقص أن يقدم المواد البديلة التي لها نفس المميزات والخصائص والاستعمالات المعادلة لها والتي يمكن أن يؤدي الغرض المراد تحقيقه منها بنفس القدر الذي تحقته المواد المسماة .

المادة (٤١) :

يعتبر عرض المناقص تأكيداً منه أن عرضه لم يقدم بناءً على علاقة مع مناقص آخر تقدم لمادة أو أكثر من المواد الواردة في عرضه وفي جميع الأحوال على المناقص أن يقدم عرضاً واحداً محدداً ويجوز للمناقص أن يرفق مع عرضه بعض البدائل الاختيارية ووثائق مستقلة على أن تتناسب قيمة كفالة دخول العطاء مع قيمة العرض أو البديل أيهما أعلى .

المادة (٤٢) :

أ. يعتبر تقديم عرض المناقص موافقة منه على أن إصدار قرار الإحالة من الجبهة المختصة بالشراء بعد تبلفه يشكل مع وثائق العطاء المعتمدة عقداً ملزماً .

المادة (٤٣) :

ب. يضمن المناقص أن تكون المواد الموردة جديده (١٠٠٪) خالية من أي ميسوب في الصنع أو في المادة ومن طراز حديث ولم يتوقف إنتاجها إلا إذا ورد نص على غير ذلك صراحة في العقد .

لا يحق للمناقص إذا كان وكيلاً أو وسيطاً أو مثلاً لأي شركة اجنبيه أو عدة شركات أن يناقش على العطاء لعدة شركات اجنبيه بنفس المادة المناقش عليها وإنما يجوز للمناقص أن يتقدم بعرض بالمواد المطلوبة أو وكيل أو وسيط أو ممثل لشركة واحدة فقط ضمن نفس العطاء المطروح .

ثالثاً: فتح العروض

المادة (٤٤) :

أ. تفتح العروض من قبل لجنة العطاءات المركزية ويوقع كل عرض من قبلها ، وللجنة قراءة الاسعار الاجساليه لكل عرض .

ب. ينظم جدول (مختصر فتح العروض) من قبل أمين سر لجنة العطاءات ويسجل فيه أسماء جميع المناقصين المشتركين بالعطاء بأرقام متسلسلة ويسجل فيه قيمة كفالة الدخول ونوعها لكل عرض وأي معلومات أخرى يراها رئيس لجنة العطاءات ويوقع من اللجنة بعد فتح جميع العروض مباشرة مع كتابة عدد المناقصين المشتركين بالعطاء بالأحرف وأي تعديل عليه يجب أن يبرر كتابة ويعزز بتوقيع أعضاء لجنة العطاءات .

ج. لا تقبل العروض أو أي تعديلات عليها ترد بعد التاريخ والموعود المحدد كآخر موعد لتقديم العروض .

د. إذا وجدت لجنة العطاءات عند موعد فتح العروض أن عدد المناقصين يقل عن (٧) اثنين أو أقل من العدد المحتمل فلها أن تقرر تمديد موعد تقديم العروض (إعادة طرح العطاء) أو تحويل العطاء إلى الشراء بالاستدراج .

هـ. كما يحق للجنة العطاءات إذا اقتضت بعدم جدوى التمديد أن تقوم بفتح العرض أو العروض الواردة إلى الصندوق وأجراء الدراسة والإحالة إذا وجدت الأسعار واللازم العروض مناسبة .

المادة (٤٥) :

أ. تفتح العروض من قبل لجان المشتريات بحدود وكفالة امضائها ويوقع على كل عرض من قبلها في مديرية المشتريات أو في مكان تواجد اللجنة المختصة بالشراء .

ب. لا تقبل العروض أو أية تعديلات عليها ترد بعد التاريخ والموعود المحدد كآخر موعد لتقديم العروض .

جـ. إذا وجدت لجنة الشراء عند موعد فتح العروض ان عدد المناقصين يقل عن اثنين أو اقل من العدد المحتمل فعلى رئيس لجنة الشراء رفع كتاب الى الجهة المختصة بالشراء لتقرير تحديد موعد تقديم العروض (امانة طرح العطاء) أو تمويل العطاء الى الشراء بالاستدراج .

د. كما يحق للجنة الشراء اذا اقتضت بعدم جدوى التمديد ان تقوم بفتح العروض الواردة واجراء الدراسة والاحاله اذا وجدت الاسعار واللوازم المعروضة متناسبه .

المادة (٤٦) : تفتح العروض بالنسبة لعقد الاتفاقيات أو عقود مع الشركات الاجنبية والمحليه والجهات المختصة أو استدراج العروض من الجهة المختصة بالشراء وفقاً لما جاء في المادة (٤٤) من هذه التعليمات .

رابعاً: دراسة وتقويم العروض .

المادة (٤٧) : يتم تفريغ العروض المقدمة للعطاء على الجداول المخصصة لذلك .

المادة (٤٨) : لا ينظر في أي عرض غير معزز بكفالة دخول العطاء .

المادة (٤٩) : تتم دراسة العروض (المناقصات) المقدمة للعطاء حسب تسلسلها في السعر وفقاً لما يلي :-

أ. تدرس العروض من الناحية الفنية بحيث تصد المعايير الفنية وفقاً لمواصفات اللوازم المطلوبة على جدول يعد لهذه الغاية وتخضع كافة العروض لنفس المعايير من حيث التزام المناقص بعرضه بمواصفات وشروط دعوة العطاء .

ب. تؤخذ بعين الاعتبار كفاءة المناقص من الناحيتين المالية والفنية ومقدرته على الوفاء بالتزامات العطاء .

جـ. تبدأ الدراسة بالعرض الذي يقدم أرخص الاسعار ثم الذي يليه حتى تتم دراسة العروض المقدمة .

د. اذا توافرت في العرض كافة الشروط والمواصفات والجوده تروني اللجنة الفنية بالاحاله على مقدم أرخص الاسعار .

هـ. تتم مقارنة اسعار العروض للوازم المطلوبة في دعوة العطاء وذلك لتحديد مقدم أرخص المطابق على ان لا يقل عن قيمة أي اضافات أو قطع غيار غير مطاوب تمسيراً في دعوة العطاء ويحق للجنة العطاءات قبول الاضافات وقطع الغيار في العرض الفائز بالعطاء وبعد فوزه .

و. يؤخذ بعين الاعتبار عند الدراسة استمرار توافر قطع الغيار والصيانه وأي أمور أخرى يتطلبها نظام اللوازم والتعايمات المعمول بها .

ز. يراعي عند الدراسة فارق السعر الناتج عن يلي الممنوح للمنتجات المحلية المحد من قدام مجلس الوزراء .

المادة (٥٠) : السعر الذي يحد المناقص للوازم المطلوبة اما ان يكون من كافة الرسوم والضرائب والضريبة العامة على المبيعات واية ضرائب أخرى تفرضها الدولة أو ان يكون غير -مففى من كافة الرسوم والضرائب .

المادة (٥١) : في حالة وجود خطأ في العرض يتعلق بمجمل السعر يعتبر سعر الوحدة هو المعول عليه اما اذا وجد أكثر من سعر للوحده الواحدة فيعرض الامر على لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء للبت فيها حسب القرائن الداله ولها ان تستبعد العرض اذا تعذرت الادله وفي حال الاختلاف بين القيمه بالرقم والتفقيط فيعتمد السعر الاقل الا اذا وجدت الجهة المختصة بالشراء قرائن كافيه لاعتماد السعر الاعلى وقبل اعداد جدول المفاضله .

المادة (٥٢) : اذا تساوت المواصفات والاسعار والشروط والجوده المطلوبه يفضل المناقص الذي يتضمن عرضه ميزات اضافيه ثم المقدم للمنتجات المحليه ثم المناقص المقيم في المملكه بصورة دائمه ثم مدة التسليم الاقل اذا كانت سرعة التسليم لمصلحة الوحده الطاليه .

المادة (٥٣) : تراعي لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء تحيل الاحاله كفاءة وخبرة المناقص في تقديم اللوازم المطلوبة وسمعته التجاريه والتسهيلات التي يقدمها أوالخدمه التي يوفرها وقطع الغيار وورش الصيانه وقدرته الماليه ويجوز لها استبعاد عرضه لنقص كل أو بعض هذه المتطلبات .

هكذا من الأشهر

خامساً : احوالة العطاءات

المادة (٥٤) : تتم احوالة العطاءات من قبل الجهة المختصة بالشراء مع بيان الاسباب على الفائزين وفقاً لما يلي : -

أ. ارفع المطابق : اذا كان ارفع العروض يتضمن الجودة اللازمة في اللوازم المطلوبة ومطابق للمواصفات والشروط في دعوة العطاء .

ب. ارفع المطابق : اذا كان هناك عروض مخالفة وعروض مطابقه تستبعد العروض المخالفة ويتم احواله على ارفع العروض المطابقة .

ج. الجـ : لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء في حال تقديم عروض مطابقه للمواصفات والشروط مع وجود اختلاف في جودة هذه اللوازم بشكل واضح ان تشتري الاجود اذا رأت ان السعر مناسباً .

د. الانسب : لجنة العطاءات او اي جهة مختصة بالشراء في حال وجود مخالفات في كافة العروض المقدمة ان تختار انسب هذه العروض من حيث الجودة والسعر والتنوع والشروط التي تفي بالقرض المطلوب اذا اقتضت اللجنة ان ذلك لصالح القوات المسلحة .

هـ. اي سبب اخر يتفق مع احكام هذا النظام على ان يكون مبرراً بشكل واف .

المادة (٥٥) : تحتفظ لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء بحق استبعاد اي عرض لا يكون واضحاً بصورة كافية تمكن من احواله او يحتمل أكثر من تفسير .

المادة (٥٦) : لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء ان تحيل من اي عرض مائه او اكثر من المواد المعروضة واي جزء منها الا اذا اشترط المناقص غير ذلك وللجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء فوق ذلك ان ترفض كل العروض المقدمة اليها كما انها غير ملزمة باحواله على مقدم اقل الاسعار دون ذكر الاسباب .

المادة (٥٧) : لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء ان تنقص او تزيد الكميات المطلوبة في دعوة العطاء قبل احواله دون الرجوع الى المناقص او بعد احواله بموافقة المتعهد على الا يتجاوز مجموع الزيادة او النقصان عن (٣٠٪) سواء كان قبل احواله او بعدها .

المادة (٥٨) : يجوز للجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء ان تستبعد اي عرض من مناقص سبق وان اعمل او قصر او انتحل صفة تمثيل مؤسسة او شركة او الادعاء بأنه وكيلها بالبيع او اخفى انه وكيلها سواء كان تمثيلة لمؤسسة او شركة اردنية او اجنبية .

المادة (٥٩) : تعمل لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء العرض غير المتقيد بالمواصفات والشروط والتعليمات العامة والشروط الخاصة واحكام نظام اللوازم العسكرية المعمول به او اذا كان مقدمه غير كفؤ او غير مؤهل او اذا سبق واتخذ بحقه قرار حرمان من الاشتراك في العطاءات للعدة التي حددتها لجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء .

المادة (٦٠) : اذا كان هناك تناقض او تعارض بين التعليمات والشروط العامة وبين الشروط الخاصة فيؤخذ بما ورد في الشروط الخاصة .

المادة (٦١) : تكون المواصفات المذكورة في دعوة العطاءات او قرار احواله الصد الادنى المقبول ولا تلغي مواصفات العينات المقدمة مواصفات دعوة العطاء او قرار احواله الا اذا تفوقت عليها .

المادة (٦٢) : اذا تبين للجنة العطاءات او الجهة المختصة بالشراء ان الاسعار المعروضة عليها مرتفعة او غير مناسبة فلها ان تعيد طرح العطاء مرة ثانية او ان تلجأ الى الشراء عن طريق استدراج عروض او بالمفاوضة وفقاً لاحكام النظام كما يحق لها ان

هكذا من أهمل

تصرف النظر عن الشراء كلياً أو جزئياً وعند إعادة الطرح للمناقص الذي سبق وأن اشترى دعوة العطاء الحصول عليها دون مقابل .

المادة (٦٣) : تدقق لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء على العطاءات والجداول الفرعية وتتم مطابقتها للشروط والمواصفات المطلوبة أما العينات فتتم مطابقتها بالنسبة للون والشكل والمادة ولها أن تعمل العينات للفحص المخبري .

المادة (٦٤) : بعد التصديق على قرار العطاء المقبول يعتبر القرار قطعياً وعلى أمين السر أن يبلغ من تقرر الأحالة عليهم بقبول عطاءاتهم ، وإعادة كفالات دخول العطاء علي من تقرر عدم الأحالة عليهم دون ذكر الأسباب

المادة (٦٥) : تحتفظ لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء بحقها في إلغاء أي دعوة عطاء في أي وقت أو في أي مرحلة دون بيان الأسباب ولها أن ترفض كل أو بعض العروض المقدمة اليها دون أن يكون لأي من المناقصين الحق في الرجوع إليها في أي خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه ولا يترتب على لجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء أي التزامات مادية أو غير مادية مقابل ذلك .

مسؤوليات المتعهد تجاه لجنة العطاءات والجهة المختصة بالشراء .

سادساً :

المادة (٦٦) : على المتعهد الذي أحيل عليه العطاء استكمال إجراءات العقد الخاص بقرار الأحالة (تقديم كفالة حسن تنفيذ ودفع رسوم الجاسم والطابع القانوني وتوقيع الاتفاقية والتبليغ بالاتفاقية من قبل الجهة المختصة بالشراء) .

المادة (٦٧) : يعتبر تبليغ المتعهد والتوقيع على قرار الأحالة والاتفاقية اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار الأحالة والاتفاقية وكل ما يتعلق بهما وأنه ملتزم بالتزاماتهما بمحتوياتهما ومضمونهما .

المادة (٦٨) : إذا نكل المتعهد عن تنفيذ التزاماته بموجب العقد أو قصر في ذلك أو تأخر في تقديم اللوازم المحالة عليه فلجنة العطاءات أو الجهة المختصة بالشراء شراء اللوازم أو الخدمات موضوع العقد بنفس المواصفات والخصائص أو بديلاً عنها بذات الخصائص والاستعمالات ولا تقل عنها سوية من أي مصدر آخر على حسابه ونقلته وتحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأي خساره أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالقوات المسلحة الأردنية دون الحاجة إلى أي إنذار ولا يحق للمتعهد الاعتراض على ذلك .

المادة (٦٩) : يرفع المتعهد اللوازم المرفوضة على نفقته خلال مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ إشعاره بضرورة رفعها من المكان الموجوده فيه إلا إذا اقتضت الضرورة الصحية أو الأمنية رفعها أو إتلافها قبل ذلك الموعد المحدد له والا يعتبر متنازلاً عنها للقوات المسلحة الأردنية ولها الحق بالرجوع عليه بنفقات الرفع أو الاتلاف .

المادة (٧٠) : يلتزم المتعهد بدفع ما نسبته (٧٠٠٠٠٠) سبعة بالمائة من قيمة البضاعة المخزنة عن كل يوم تأخير عن الموعد المحدد لرفع المواد المرفوضة كأجور تخزين وارضيه .

المادة (٧١) : غرامات المتعهدين في حال التأخير في التسليم .

أ. تحصل غرامه التأخير في التسليم بمعدل (٠٠٠٠١) واحد بالالف من قيمة المواد المتعاقدة عليها (قيمة المواد المتأخرة) عن كل يوم تأخير في التسليم عن الموعد المحدد للتسليم مهما بلغت قيمة التعاقد إلا إذا حددت نسبة معينة في التفريم عن كل يوم تأخير في شروط العقد على ألا تقل قيمة الغرامة عن (٢٠) عشرون ديناراً كحد أدنى مهما بلغت قيمة التعاقد وعلى أساس المعادلة التالية :

(قيمة المواد التي تأخر المتعهد في تسليمها X نسبة التفريم عن كل يوم تأخير X عدد أيام التأخير)

ب. تفرض غرامه التأخير في التسليم التي تزيد عن مبلغ (١٠٠٠) دينار من قبل رئيس هيئة الأركان أو من يفوضه بتنسيب من الجهة المختصة بالشراء مهما بلغت قيمة التعاقد وإذا قلت قيمة الغرامة عن مبلغ (١٠٠٠) دينار تفرض من قبل صاحب الصلاحية في الشراء مهما بلغت قيمة التعاقد .

هكذا من الشهود

المادة (٧٢) : غرامات المتعهدين في حال المخالفة من قبل المتعهدين في المواصفات والشروط

أ. تفرض غرامة المخالفة في المواصفات من قبل رئيس هيئة الأركان أو من يفوضه حسب نسبة الضرر المادي (مستأنسا بتقرير فني من المختبر الصناعي العسكري أو أي مختبر معتمد) وتوصية مدير الوحدة الطالبية مهما بلغت قيمة التعهد .

ب. في حال قبول المواد غير المطابقة للمواصفات والشروط يتم استلام اللوازم بموافقة خطيه من رئيس هيئة الأركان المشتركة أو من يفوضه مقابل تخفيض عادل في الثمن مع فرض الغرامة المقرره على نسبة الضرر الذي لحق بالقوات المسلحة الاردنيه .

المادة (٧٣) : يحرم أي متعهد ارتكب أكثر من مخالفه واحده في التسليم أو مخالفه في المواصفات من الدخول في مناقصات وعطاءات القوات المسلحة الاردنيه لمدة لا تتجاوز السنه الواحده بناءً على تنسيب من الجهة المختصة بالشراء الى رئيس هيئة الأركان . فاذا تكررت مخالفاته بعد ذلك يتم التنسيب الى الوزير بأخذ موافقته على ان يحرمه كلياً من الدخول في عطاءات ومناقصات وفي الحالاتين تبلغ الجهات المختصة بالشراء خطياً بذلك وعلى الجهات المختصة بالشراء تنفيذ ذلك .

المادة (٧٤) : يتم فتح سجل لدى المديرية المختصة بالشراء لمخالفات المتعهدين ويتم ادامته باستمرار .

سابقاً : العينات .

المادة (٧٥) : يحق للجهة المختصة بالشراء ولجنة العطاءات ان تعدد عينه ليتيم الشراء بشكل مطابق لها من كافة الوجوه شرط ان لا تكون محصوره بماركة واحده أو مصنع واحد وفي هذه الحالة توضع في مكان معين لدى الجهة المختصة بالشراء ويذكر المكان وعنوانه في دمج العطاء لتمكين المناقصين من الاطلاع عليها .

المادة (٧٦) : يجوز للمناقصين ان يعزّزوا عروضهم بعينه ولهم ان يعتبروها مينات من كافة الوجوه أو ان يحددوا المصفه المقدمه من اجلها ويذكر ذلك صراحة في عروضهم .

المادة (٧٧) : تحفظ العينات التي تعتمد عند الاحاله في المكان المعد الذي تحدده الجهة المختصة بالشراء التي احوالت العطاء بعد ختمها بخاتم وتوقيع الجهة المختصة بالشراء وذلك لمقارنتها باللوازم المورد عند الاستلام .

المادة (٧٨) : ترد العينات المقدمه من المناقصين غير الفائزين عند طلبها خطياً خلال اسبوعين من تاريخ الاحاله القطعيه ولا تكون الجهة المختصة بالشراء مسؤوله عن فقدانها أو تلفها بعد هذا الموعد وفي جميع الاحوال يفقد المناقص الحق بالمطالبة بهذه العينات اذا لم يطالب بها خطياً خلال شهرين من تاريخ الخطيه وتدخل في قيود القوات المسلحة حسب الاصول الا اذا قدمت اسباب خطيه مقنعه فيجوز ان ترد بقرار من الجهة المختصة بالشراء خلال مدة اقصاها (٣) ثلاثة اشهر من ادخالها القيود .

المادة (٧٩) : لا ترد العينات التي تم استهلاكها أو اجراء المحرمات المخبريه عليها الى المتعهدين .

المادة (٨٠) : تحدد الجهة المختصة بالشراء طريقة استلام العينات والاحتفاظ بها واعادتها .

ثامناً : فحص اللوازم واستلامها

المادة (٨١) : تستلم اللوازم من المتعهدين وفقاً للمواصفات والشروط الواردة في قرار الاحاله أو الاتفاقية والعيينات المعتمده والمذكوره فيه .

هكذا من المجهول

المادة (٨٢) : تكون اللوازم التي وردها المتعهد خاضعة لاعادة وزنها وقياسها على موازين تصدها الحكومة ويدفع الثمن على اساس الوزن الصافي او القياس لهذه اللوازم الا اذا ورد نص على غير ذلك .

المادة (٨٣) : تخضع المواد المطلوبة للفحص المخبري من قبل لجنة الاستلام ويشترك في لجنة الاستلام خبير فني اذا دعت الحاجة لذلك وتخضع للفحص المخبري اذا نص قرار الاحاله او العقد على ذلك وعلى المتعهد دفع رسوم الفحص المخبري عندما يطلب منه ذلك .

المادة (٨٤) : ا. يتم فحص اللوازم لدى المختبر الصناعي العسكري واية مختبرات معتمدة يتفق عليها بين الطرفين واجراء التجارب عليها لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات التي تحددها الجهة المختصة بالشراء او لجنة الاستلام ويتحمل المتعهد نفقات الفحص في حال مخالفة اللوازم الموردة وعدم قبولها.

ب. تعتبر نتيجة الفحص المخبري صادرة عن المختبر الصناعي العسكري نافذة وقطعية ، وفي حال وجود اعتراض على نتيجة الفحص المخبري من المتعهد يتم اللجوء الى مختبر محايد يتفق عليه الطرفان لفحص المواد وعلى نفقة المتعهد ، وفي حال عدم تطابق نتائج الفحص المخبري في كلا المختبرين يتم اللجوء الى مختبر ثالث ليتم اعتماد نتيجة الفحص على ضوءه وتكون تكاليف الفحص المخبري في جميع الحالات على نفقة المتعهد .

ج. بالنسبة للوازم التي لا توجد امكانيات لفحصها لدى المختبر الصناعي العسكري حيث يتم فحصها لدى اي مختبر مستخدم آخر وفي حال الخلاف على نتائج الفحص المخبري يتم تطبيق ما جاء في المادة (٨٤ ب) .

المادة (٨٥) : ترفض لجنة الاستلام اي لوازم غير مطابقة للمواصفات او لشروط العقد على انه يجوز للجهة المختصة بالشراء قبول اللوازم في الحالات التي تراها مناسبة مقابل تخفيض عادل في الثمن على ان تحدد نسبة الخصم المادي الذي لحق بالقوات المسلحة الاردنية من جراء الخالفه في المواصفات .

تاسعا* : القوة القاهرة

المادة (٨٦) : ١. يكون من المتفق عليه ان المتعهد لا يتحمل الاضرار المترتبة على التأخير في تنفيذ العقد او عدم الوفاء به اذا كان التأخير او عدم الوفاء بسبب القوة القاهرة .

ب. في كل الاحوال عند وجود قوة قاهرة على المتعهد تقديم اشعار خطي وفوري الى الجهة المختصة بالشراء لبيان الظروف والاسباب التي تمنعه من تنفيذ الالتزام او التأخير في الوفاء به وتقديم كل ما يثبت ذلك من مصادر معتمدة .

ج. تكون القوة القاهرة المؤقتة من مبررات التأخير ويجب الوفاء بعد زوالها وتكون القوة القاهرة الدائمة من مبررات عدم الوفاء .

المادة (٨٧) : تنظر الجهة المختصة بالشراء في القوة القاهرة من حيث المكان والزمان ومدى اثرهما على تنفيذ العقد .

عاشرا* : صندوق العطاءات

المادة (٨٨) : تحتفظ لجنة العطاءات المركزية بصندوق له ثلاثة اقفال على الاقل يحتفظ كل من رئيس اللجنة وثلاث اعضاء منها بمفاتيح ويقوم المناقصون او مندوبيهم بايداع العروض في الصندوق من خلال فتحة فيه يمكن اغلاقها بلسان خاس ويجوز للمناقضين سحب عروضهم او تعديلها بموجب طلبات خطية موقعة ومختومة تودع في الصندوق قبل انتهاء آخر موعد لتقديم العروض .

هكذا من المأهول

: (۱۲۶) المجلد

مستندات الالتزام :

يتم رصد المبالغ الماليه المخصصه لغاية شراء مواد بكميات
 وانواع ومواصفات مسجده ومن احد بنود الموازنه الماليه
 المتكرره وبنود الواردات الخاصه وبنود الامانات في مستند
 التزام ليتم بموجبه تحديد قيمة هذه المواد قبل شرائها وفيما
 يلي انواع مستندات الالتزام :-

1. مستند التزام اجنبي . يرصد بموجبه مبالغ ماليه لشراء لوازم من مصادر اجنبيه .

مستند التزام بين الوحدات يرصد بموجبه مبالغ مالية لشراء لوازم وحدات القوات المسلحة الاردنية او الدوائر الحكومية .

المادة (١٢٧) :
عند توقيع أي عقود أو أي التزامات على حساب مستندات
الالتزام مرصده فهي سندات سابقة .

١. يرسل نسفه من كتاب تشكيل لجنة الشراء الى رئيس ديوان الحاسبه مهما كانت قيمه الشراء .

ب. على الجهة المختصة بالشراء ارسال نسخة من كتاب تشكيل لجنة الشراء الى رئيس فرع المراقبة ديوان المحاسبة اذا كانت قيمة الشراء اكثر من (٥٠٠) خمسة آلاف دينار .

- أ. قيمة المواد .
- ب. نوع العملة .
- ج. % أجور شحن وتأمين .
- د. % احتياطي لردق اسعار .

د. يدعى مندوب ديوان المحاسبة للاشتراك كمراقب في
لجان الاستدراء والمعاينة والاتلاف والبيع ومعاملات التصنيع
والكشف.

٤٠ يجوز لديوان المحاسبة ارسال مندوب لمضور اجتماعات لجان الشراء دون ان يكون له حق التصويت ولا يترتب على غيابها اثر على قانونية القرارات التي تصدرها لجان الشراء .

المادة (١٢٩) : يجوز للجبهة المختصة بالشراء استدعاء أي مناقص للاستفسار منه عن أي معلومات في عرضه ويدون ذلك خطياً ويكون رد المناقص خطياً على ذلك.

المادة (١٣٠) : تقوم الجبهة المختصة بالشراء بما يلي :-
أ. تنظيم سجل للعطاءات المطروحة لكل سنة بأرقام متسلسلة .

ب. فتح ملف خاص لكل عطاء أو اتفاقيه مع كافة المعلومات المتعلقة بدموة العطاء .

ج. اعداد سجل سنوي مجلد بجميع العطاءات وقرارات الاحاله والاتفاقيات .

المادة (١٣١) : لمدير المشتريات أو الجبهة المختصة بالشراء تشكيل لجان معادلة تصنيع المواد الأولية التي تدخل في تصنيع المنتجات المحلية المشتراة بموجب عقود واتفاقيات وقرارات احاله من السوق المحلي ويشترك في هذه اللجان مندوب من وزارة المالية / الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة ومراقب من ديوان المحاسبة ومندوب من المختبر الصناعي العسكري وأي مديريه معنيه بذلك بالإضافة الى أي خبير في هذا المجال ويتم اعتماد هذه المعادلات من قبل مدير المشتريات أو الجبهة المختصة بالشراء ووزارة المالية / الجمارك ليتم اخذ الاعفاءات الجمركية بموجبها .

المادة (١٣٢) : اعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعليمات تُلغى أي تعليمات أو نصوص تتعارض مع هذه التعليمات .

حرر بتاريخ ٢٣/ جمادى الأولى ١٤١٦ هـ
الموافق ١٧/١٠/١٩٩٥

القريب: أولي الركن
رئيس هيئة الأركان المشتركة
عبد الحافظ مرعي الكمابنة

الملحق (١) صلاحيات رئيس هيئة الأركان المشتركة إذا
أخل المتعهد بأي شرط من شروط العطاء .

إذا أخل المتعهد أو أي من المتعهدين بأي شرط من الشروط الواردة في قرار الاحاله وشروط العطاء أو عجز عن تقديم اللوازم المحاله عليه كلها أو أي جزء منها أو تأخر عن ذلك التقديم في المواعيد والمدة المتفق عليها في تلك الشروط فيحق لرئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية أو من ينوبه اتخاذ الإجراءات التالية مجتمعة أو منفردة دون سابق انذار أو اخطار مهما كانت اسباب الاخلال أو التأخير :-

- فسخ التعاقد ومصادرة التأمين أو أي جزء منه .
- شراء اللوازم كلها أو ما يتأخر شراؤه منها من الاسواق المحلية أو الاجنبية بالاسعار المناسبة التي يراها رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية أو من يمثلها بشراؤها بهذه الطريقة بالإضافة الى كافة النفقات التي تكبدتها الخزينة بما في ذلك نفقات اللجان وأجور النقل .
- قرض غرامه ماليه (حسب ما يراه مناسباً) عن كل يوم يمر دون تقديم اللوازم أو أي جزء منها بعد انقضاء الوقت المعين أو الموعد المحدد في قرار الاحاله وشروط العطاء لتقديم تلك اللوازم أو أي جزء منها وذلك الى يوم تقديمها من قبل المتعهد أو الى يوم حصول السلطات الرسمية المختصة عليها بطريق الشراء بالصورة المنصوص عليها في هذه الفقرة . ومن المتفق عليه أن المبلغ المذكور يمثل القيمة الحقيقية للعطل والضرر اللذين ينجمان عن التأخر في تقديم اللوازم أو أي جزء منها ويشترط في ذلك كله أن قبول السلطات الرسمية المختصة لتلك اللوازم أو أي جزء منها وتسليمها متأخرة عن الوقت أو الموعد المتفق عليه اصلاً وكذلك فسخ التعاقد أو شراء اللوازم أو أي جزء منها بالطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة لا ينفي وقوع العطل والضرر وبالتالي فإن ذلك كله لا ينقص من حق رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية أو من ينوبه في تضمين المتعهد قيمة العطل والضرر وترتيبه عليه بالواقع اليومي المحدد والمتفق عليه اعلاه .
- حجز أي مبلغ يترتب بذمة المتعهد بموجب هذه المادة بكافة فقراتها تحصيلها مباشراً اما بخصمه من مبلغ التأمين أو من أي جزء منه بقي بعد المصادره أو من أي مبلغ آخر للمتعهد موجود لدى القوات المسلحة الأردنية له لأي سبب من الاسباب أو من المصدرين معاً .
- بالرغم مما ورد في البنود السابقة وخاصة البند (جـ) من المادة السابقة وبدون الاجحاف بحقوق رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية المنصوص عليها في تلك البنود فإن لرئيس هيئة الأركان المشتركة ان يوافق على تسلم اللوازم المحاله على المتعهد أو أي جزء منها والتي تبين لرئيس هيئة الأركان المشتركة ان فيها أو في بعضها اختلافاً عن العينة أو المواصفات المتفق عليها ضمن حدود قناعته بأن ذلك الاخلال لا يمنع من التسليم ايفاء لغايات سلطات القوات المسلحة الأردنية من تلك اللوازم ومقابل ذلك يحق لرئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية حق خصم نسبة مئويته من قيمة اللوازم التي تم تسليمها بهذه الطريقة دون ان يكون للمتعهد حق الاشتراك في تقدير تلك النسبة أو الاعتراض عليها، ومن المثلق عليه ان المبلغ الخصوم في هذه الحالة يعتبر بمثابة بدل عطل وضرر للقوات المسلحة الأردنية من ذلك الاخلال .

هكذا من الأعمال

تعليمات رقم " ٢ " لسنة ١٩٩٥

تعليمات نظام الاشغال العسكرية للقوات المسلحة الاردنية

صادرة بالاستناد الى المادة (١٨)

من نظام الاشغال العسكرية للقوات المسلحة الاردنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٥

المادة ١. تسمى هذه التعليمات (تعليمات الاشغال والخدمات الفنية للقوات المسلحة الاردنية) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الفصل الاول

تعاريف

المادة ٢. ا. مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

النظام: نظام الاشغال العسكري رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ وأية تعديلات تطرأ عليه أو أي نظام يحل محله.

الموازنة: الموازنة المالية المتكررة للقوات المسلحة.

وثائق العطاء: جميع الوثائق المتعلقة بالعطاء وتشمل دعوة العطاء والشروط العامة والخاصة والمواصفات والمخططات والمقدّم الميزم بشأنه وأي أوراق أخرى مرتبطة بالعطاء.

دعوة العطاء: الاعلان في الصحف او الدعوات الموجهة للمقاولين أو المستشارين وشروط المناقصه ومرافقاتها.

التقييم: التحقق من توفر الشروط الموضوعه في دعوة العطاء لدى المناقص في ضوء دراسه العرض الفني المقدم منه في عرض المناقصه.

التأهيل: التحقق من توفر الاسس المطلوبه لدى المتقدمين للتأهيل وفقاً للنماذج المعتمده بما فيها كدراهم الفنية وأماكناتهم الماليه والاداريه وحجم التزاماتهم ومقدرتهم على الاداء.

اللجنة: لجنة عطاءات الاشغال العسكريه.

المديرية المختصة: مديرية سلاح الهندسه الملكي ومديرية هندسة المطارات / سلاح الجو.

المدير المختص: مدير سلاح الهندسه الملكي، مدير هندسة المطارات.

ب. تعتمد التعاريف الواردة في النظام وبالشروط العامه للمقدّم لغايات تطبيق هذه التعليمات.

الفصل الثاني

اعداد وتنظيم وثائق العطاء

المادة ٣. أ. ترسل الوحدة أو التشكيلة المعنية الى المديرية المختصة كتاباً تحدد الاشغال أو الخدمات الفنية المطلوبة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات من قبل المديرية المختصة .

ب. يتوجب على المديرية المختصة قبل طلب طرح أي عطاء أن تقوم بجمع المعلومات وأعداد التصاميم والمخططات والمعلومات الفنية المطلوبة حسب الاصول .

جـ. تقوم المديرية المختصة بأعداد الدراسات الأولية لتقدير الكلفة الأولية ويتم رفعها للجهات المسؤولة لاخذ الموافقة المبدئية (الطرح كعطاء ، الاشغال المباشرة).

د. في حالة الموافقة على طرح العطاء ورصد المبلغ اللازم يتم استكمال الاجراءات من قبل المديرية المختصة وذلك بأعداد المخططات وأية معلومات ضرورية ومن ثم تحويلها الى اللجنة في حالة طرح العطاء عن طريقها لتقوم اللجنة باستكمال الاجراءات المتعلقة بأعداد وثائق العطاء وطرحه أو التسليم بتشكيل لجنة أحاله من قبل نفس المديرية وفقاً لاحكام النظام .

المادة ٤. أ. تشمل وثائق عطاء الخدمات الفنية على المعلومات والبيانات التالية بالإضافة الى أي متطلبات أخرى يحددها صاحب العمل (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) في دعوة العطاء.

(١) وصف عام للمشروع مع جدول متطلبات المديرية والغاية من تصميم المشروع وتحديد مراحل العمل المختلفة فيه.

(٢) مخططات الاراضي ومخططات التنظيم بالنسبة لمشاريع الابنية والمخططات العامة بالنسبة للمشاريع الاخرى وكذلك قرارات الاستملاك وأي متطلبات أخرى بهذا الخصوص .

(٣) حدود الكلفة التي يجب أن يعمل ضمنها المصمم بالنسبة لتكاليف المشروع الملوي تصميمه.

(٤) الشروط التعاقدية ومسودة العقد وطريقة تقديم العروض.

(٥) طريقة تحديد مدة انجاز العمل وبذل الاتعاب ومقدار الكفالات المالية المطلوبة.

ب. تشمل وثائق عطاء الاشغال على البيانات والمتطلبات المدرجة أدناه بالإضافة الى أي متطلبات أخرى يحددها صاحب العمل (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) في دعوة العطاء.

(١) وصف المشروع: على ان يتضمن المعلومات الاساسية عن طبيعة المشروع وعناصره وحجمه وموقعه لأي نوع من الاشغال التالية:

(أ) مشاريع الابنية: بيان عدد الابنية والطوابق ومساحاتها وأي منشآت أخرى ملحقه بها وكذلك اشغال الموقع والخدمات .

(ب) مشاريع الطرق: بيان نوع الطريق وطوله وعرضه وعدد مساريه ونقطتي البدايه والنهايه له ومنشآت التصريف والجسور والتقاطعات.

(ج) المشاريع الأخرى: تحدد المعلومات الخاصة بأي مشروع منها حسب طبيعته.

(٢) تعليمات المناقصة: وتتضمن الإرشادات والشروط التي يطلب إلى المناقصين التقيد بها حول كيفية تقديم العروض ومقدار كفاية دخول العطاء والمعلومات الأساسية عن المقاول ومواعيله وما يتوجب أرفاقه بالعرض من معلومات ووثائق وأي بيانات أخرى.

(٣) الشروط العامة لعقد المقاوله: وهي الشروط المبينه قسي دفتر عقد المقاوله الصادر عن وزارة الاشغال العامه (ويشمل أية تعديلات صادرة عن المديرية المختصة) والتي يتوجب على الداوئر والمستشارين والمقاولين التقيد بها .

(٤) الشروط الخاصة لعقد المقاوله: وهي الشروط المكمله للشروط العامه وأي تعديلات عليها وأي شروط اضافية أخرى يتطلبها العطاء بما في ذلك الشروط المتعلقة بالعروض التمولية وكيفية تنفيذ المشروع ومراحله وحق صاحب العمل في تجزئته.

(٥) المخططات: وهي المخططات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع ومخططات الاراضي والموقع والمخططات التنظيمية والتي تقوم باعدادها المديرية المختصة.

(٦) المواصفات الفنية وجدول الكميات والاسعار: وتتضمن المواصفات الفنية العامه والمواصفات الفنية الخاصة بالمشروع وجدول الكميات والاسعار مبنيه في أجزاء من بنيه تحتية وأشغال موقع وأشغال مبيتل وأشغال تكمله.

(٧) الملاحق: الامتداد والكفالات.

(٨) أي ملاحق أخرى لم يلق العطاء.

الفصل الثالث الكفالات المالية والغرامات

المادة ٥٥. أ. تحدد كفاية عقود الاشغال على النحو التالي:

(١) كفاية دخول العطاء: تحدد كفاية دخول العطاء ٥% من القيمة المقدرة للعطاء أو أي مبلغ آخر تراه المديرية أو اللجنة مناسبة.

(٢) كفاية حسن التنفيذ: تكون بنسبة ١٠% من قيمة العقد.

(٣) كفاية الصيانة: تكون بنسبة ٥% من قيمة المشروع الفعليه بعد الانجاز.

(٤) المحتجزات: تقتطع بنسبه ١٠% من قيمة الدفقات الشهرية للمقاول ويحد أعلى لا يتجاوز ٥% من قيمة العقد وتستبدل قيمة الاقتطاع المتبقية بكفاية مالية مجزأه حسب نسبة الاقتطاع (١٠%) أو بنسبة ٥% من قيمة العقد المتبقية ويحق لصاحب العمل استبدال كامل قيمة المحتجزات بكفاية مالية اذا وجد ذلك مناسباً قبل توقيع الاتفاقية على ان يتم بيان ذلك في وثائق المناقصة قبل تقديم العروض.

(٥) كفاية الدفعة المقدمة: وتغطي كامل قيمة الدفعة المقدمة المنصوص عليها في العقد وحسب الانظمه والتعليمات المعمول بها.

ب. يحدد لعطاءات الخدمات الفنية كفاية حسن أداء بنسبة ١٠% من قيمة العقد.

ج. تحدد في ملحق نموذج عرض المناقصة مدة تنفيذ العطاء وقيمة غرامة التأخير عن كل يوم على أن تكون تلك الغرامة متناسبة مع قيمة العطاء ومدة تنفيذه ويجوز أن تقدر قيمة غرامة التأخير تبعاً لأهمية المشروع.

هكذا من الأعمال

الفصل الرابع إجراءات العطاء

المادة ٦

يتوجب على اللجنة أو المديرية المختصة قبل الاعلان عن طرح أي عطاء التحقق مما يلي:

(١) توفر جميع متطلبات طرح العطاء المنصوص عليها في هذه التعليمات وفي حالة وجود نقص في الوثائق أو المعلومات يقوم رئيس اللجنة بطلب استكمالها وعلى الجهة المعنية استكمال اللواحق المطلوبة.

(٢) توفر العدد الكافي من نسخ المناقص.

(٣) التأكد من عدم وجود اعباء مالية أو ضريبية إلا اذا كانت هناك موافقة مسبقة من الجهات المختصة.

المادة ٧. ١. يتضمن الاعلان الامور التالية:

(١) موضوع المناقصه وموقع المشروع مع بيان موجز لوصف المشروع.

(٢) ثمن نسخة المناقصه للاشغال أو الخدمات الفني.

(٣) فئات المقاولين المسموح لهم بالاشتراك في عطاءات الاشغال أو فئات ومؤهلات المستشارين المسموح لهم بالاشتراك في عطاءات الخدمات الفنية حسب مقتضى الحال.

(٤) تاريخ آخر موعد يسمح له المناقص بشراء نسخ المناقصه وبيان التاريخ والساعة المحددين لموعد ايداع العروض ومكان ايداعها.

ب. تحدد اللجنة أو المديرية المختصة ثمن نسخة المناقصه وفقاً لما يلي:

(١) عطاءات الاشغال:

قيمة العطاء المقدرة	ثمن النسخة الواحد
- أقل من (٢٥) ألف دينار	١٠ دنانير
- (ما زاد على ٢٥-٥٠) ألف دينار	١٥ ديناراً
- (ما زاد على ٥٠-١٠٠) ألف دينار	٢٥ ديناراً
- (ما زاد على ١٠٠-٢٥٠) ألف دينار	٥٠ ديناراً
- (ما زاد على ٢٥٠-٥٠٠) ألف دينار	١٠٠ ديناراً
- (ما زاد على ٥٠٠-٧٥٠) ألف دينار	١٢٥ ديناراً
- (ما زاد على ٧٥٠) ألف دينار الى مليون دينار	١٥٠ ديناراً

دينار.
- ما زاد على مليون دينار - (٥) ١٥٠ - ٣٠٠ دينار
- مليون دينار
- ما زاد على (١٠) مليون دينار ١٠٠٠ دينار

(٢) عطاءات الخدمات الفنية:

قيمة الخدمات الفنية المقدرة	ثمن نسخة المناقصه
- أقل من (٥) آلاف دينار	١٠ دنانير
- ما زاد على (٥) آلاف - (٢٠) ألف دينار	٢٥ ديناراً
- ما زاد على (٢٠) ألف - (١٠٠) ألف دينار	٥٠ ديناراً
- ما زاد على (١٠٠) ألف دينار	١٠٠ ديناراً

هكذا من المأخذ

(٣) يحق للجنة أو المديرية المختصة إجراء تعديل بالزيادة على أسعار النسخ في حالات خاصة.

(٤) يتوجب على اللجنة أو المديرية المختصة دعوة المقاولين من اختصاصات وفئات تتناسب وقيمة الاشغال المطروحة لتقديم عروضهم غير أنه يجوز دعوة المصنفين في فئات أعلى وذلك طبقاً لأهمية العمل وخصوصية للمشاركة في العطاء.

المادة ١٠٨. أ. يدعى المناقصون لتقديم عروضهم بالاعلان باللغة العربية مرة واحدة أو أكثر في صحتين يوميتين محليتين على الأقل غير أنه يجوز أن يتم الاعلان باللغة الانجليزية أضافه للغه العربيه عدد دعوة المقاولين أو المستشارين الاجانب للاشتراك في المناقصه.

ب. يجوز في عطاءات الدعوه الخاصه ارسال الدعوه بواسطة البريد المسجل أو تسليمها باليد الى المقاولين أو المستشارين أو مندوبيهم المعتمدين.

ج. يجب أن تكون هناك فترة زمنية كافية بين الاعلان عن المناقصه وموعد ايداع العروض تكفي لدراستها واعدادها.

د. للجنة أو المديرية المختصة تحديد مدة ايداع العروض على أن يعلن عن ذلك في الصحف أو يتم اشعار المشتركين بالمناقصه بالتديد خطياً في حال وجود ما يبرر ذلك.

هـ. للجنة أو المديرية المختصة إصدار ملاحق لدعوة العطاء ويجب تسليمها في هذه الحالة الى المناقصين المشتركين قبل مدة كافية من تاريخ ايداع العروض.

المادة ٩. يتم تقديم عروض المناقصات حسبما تطلبه اللجنة أو المديرية المختصة أو وفقاً لما يتم تحديده في وثائق العطاء أو الاعلان بأحدى الطريقتين التاليتين:

أ. ضمن مغلف واحد مغلق يحتوي على المعلومات الفنية المطلوبه في دعوة العطاء والعرض المالي المتضمن للأسعار المعروضه ويتم في هذه الحالة دراسة العرضين الفني والمالي معاً وتقييمهما.

ب. في مغلقين منفصلين مغلقين أحدهما يحتوي على العرض الفني والاخر يحتوي على (العرض المالي) على أن يكتب على كل مغلف اسم المناقص ورقم العطاء ونوع العطاء وفي هذه الحالة تفتح أولاً العروض الفنية للمناقصين ويجري دراستها وتقييمها من قبل اللجنة أو المديرية لاختيار العروض المستوفيه لشروط العطاء ثم تفتح العروض الماليه من المناقصين الذين تم اختيارهم وتمتاد العروض الماليه التي يتم فتحها الى أصحابها.

المادة ١٠. أ. على كل مناقص يتقدم بعرض لمناقصه التقيّد بما يلي:

(١) أن يقدم عرضه موقعا من المقاول أو المستشار أو من يمثلهما وبالعدد المطلوب من النسخ في مغلفات محكمه ومختومه على أن تكون النسخه الاصليه من بينها وأذا وقع أي تناقض في المعلومات بين النسخ المقدمه فتعتمد النسخه الاصليه.

(٢) تقديم عرضه قبل انتهاء الموعد المحدد لايداع العروض للجنة ولا يجوز استلام أي عرض يقدم بعد الموعد المحدد.

ب. يجوز للمناقص أن يقدم عرضاً بديلاً بالاضافه الى عرضه الاصلى الذي يجب أن يكون مستوفياً لشروط العطاء قبل انتهاء موعد تسليم العروض وتقوم اللجنة بدراسة هذا العرض مع العرض الاصلى وإذا لم يستوف العرض الاصلى الشروط القانونيه للعطاء يهمل العرضان.

هكذا من الأشغال

جـ. إذا كان المناقص شركة أجنبية فيجب أن يذكر في عرضه اسم شريكه الأردني أو مثله أو أن يقدم وثيقة ترخيص مكتبه المسجل في المملكة.

المادة ١١. أ. تقوم اللجنة بفتح عروض المناقصات في الموعد المحدد وبحضور من يرغب من المناقصين وتعلن القيم الاجمالية الاولى للعروض كما وردت قبل التدقيق وإذا كان العرض مقدما في مغلطين منفصلين فعلى اللجنة في هذه الحالة التقيد بأحكام المادة (٩) من هذه التعليمات.

ب. يوقع أعضاء اللجنة على نسخ عروض المناقصات التي يتم فتحها.

المادة ١٢. أ. لا تنظر اللجنة في عروض المناقصات المخالفة لشروط العطاء وبخاصة في الحالات التالية:

(١) عدم أرفاق كفالة دخول العطاء.

(٢) وجود تحفظات أو شروط منافية لشروط العطاء على العرض الأصلي ما لم يكن التحفظ يتعلق بخطأ فني في الوثائق وحسب ما تقررره اللجنة.

(٣) وجود أي شطب أو إضافة أو إلغاء يؤدي إلى الغموض أو عدم الوضوح.

ب. يجوز للجنة أن تستبعد عروض المناقصات في أي من الحالات التالية:

(١) عدم توقيع المناقص على العرض.

(٢) عدم كتابة أسعار الوحدة للحدود بالكلمات إضافة إلى الأرقام على أن تكون بالخبر السائل أو الجاف أو المطباع.

المادة ١٣. أ. تتبع الاجراءات التالية من قبل اللجنة أو المديرية عند دراسة العروض وتقييمها:

(١) تسجيل محضر لكل جلسة من جلساتها ويتم توقيع ذلك المحضر من قبل أعضاء اللجنة.

(٢) دراسة العروض بصورة أولية للتحقق من تقيد المناقص بشروط دعوة العطاء من حيث تصنيفه واكتمال عرضه وعدم وجود شروط منافية لمتطلبات دعوة العطاء.

(٣) تحويل العروض إلى لجنة فنية أو خبير أو أكثر كما دعت الحاجة لتقوم بدراستها وتنظيم نشرها خلال المدة المحددة لها.

ب. يراعى عند تقييم العروض أن تقوم اللجنة بالتحقق من أهلية المناقص وكفاءته المالية ومطابقة عرضه لشروط دعوة العطاء وأمكانيته في أنجاز الالتزام المترقب على العطاء إضافة إلى أنه في حيله في ضوء قدرته تصنيفه.

جـ. للجنة أن ترفض أي عرض إذا كانت أسعاره أقل بكثير من أسعار الكلفة أو الأسعار التاريخية أو الأسعار المقدرة من قبل المديرية المختصة أو اللجنة مع بيان أسباب الرفض بالتفصيل وكذلك يمكن للجنة إذا كانت الأسعار الاجمالية أعلى بكثير من الأسعار الاجمالية المقدرة.

د. يجوز للجنة أن تقرر استدعاء أي مناقص للاستفسار منه عن أي معلومات أو تحليل أسعار البند في عرضه دون أن يلحق ذلك أي أضافات بحقوق المناقصين الآخرين وتكون اللجنة نتيجة مناقشة هذا المناقص في جلسات جلساتها وتطلب الاستفسارات والمعلومات شليا ويكون رد المناقص بعد المناقشة أو قبلها خطيا كذلك.

هذا من الأعمال

هـ. لرئيس اللجنة أو المدير المختص أن يقرر إعادة كفالات المناقصين الذين تظهر دراسته بأنهم ليسوا أهلاً للاحالة العطاء عليهم.

و. إذا وجد المناقص الذي يرسو عليه العطاء مخالفاً في تسعير بند أو أكثر بحق للجنة أن تلزم المقاول بإعادة موازنة أسعاره على أن تكون ضمن السعر الاجمالي الذي تمت الاحاله عليه بموجبه على أن لايشكل ذلك أي اجحاف بحق المناقصين الآخرين.

المادة ١٤. أ. تقوم اللجنة أو المديرية المختصة بأحالة العطاء على المناقص المتقدم بأفضل العروض وفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه ويتولى رئيس اللجنة أو المدير المختص رفعه الى الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق القرار.

ب. يبلغ قرار الاحاله بعد تصديقه للمناقص الذي يرسو عليه العطاء بالقرار خطياً.

جـ. لا يجوز اجراء أي تعديل على قرار الاحاله الا بقرار لاحق صادر عن نفس اللجنة وخاضع للتصديق.

الفصل الخامس

احكام عامه

المادة ١٥. أ. تقوم اللجنة أو المديرية المختصة بأعداد اتفاقيه العقد تنفيذاً لقرار الاحاله الذي تم تصديقه.

ب. على المناقص الذي تقرر احاله العطاء عليه أن يدفع رسوم طوابيع الواردات على عقد تنفيذ العطاء خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاحاله بالاضافه الى الرسوم الاخرى المترتبة عليه ، وأن يقدم كفاله حسن التنفيذ خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغه تمهيداً لتوقيع العقد وإذا لم يحضر خلال تلك الفترة فيعتبر مستكفاً وتتخذ بحقه الاجراءات القانونية المنصوص عليها في وثائق العطاء بما فيها مصادرة كفالة دخول العطاء وتنفيذ الاشغال على حسابه بالطريقة التي تراها اللجنة أو المديرية المختصة مناسبة وأية اجراءات قانونية اخرى.

المادة ١٦. أ. اذا لم يحدد في دعوة المناقصه مدة التزام المناقص بعرضه تعتبر مدة الالتزام (٩٠) تسعون يوماً من تاريخ تسليم المناقصه.

ب. على اللجنة أو المديرية المختصة التقيد بالتعليمات الصادرة وفقاً لأحكام النظام بما في ذلك التعليمات المتعلقة بتصنيف وتأهيل المقاولين والمستشارين من أردنيين وغير أردنيين .

جـ. يعفى صاحب العمل (سلاح الهندسه - سلاح الجو - لجنة العطاءات) من توجيه أي اخطار أو اذار الى أي مقاول أو مستشار للقيام بأي من الالتزامات القانونية أو التعاقدية المفروضة عليه سواء كان ذلك الاخطار أو الاذار عدلياً أو عادياً الا اذا نص العقد بين الفريقين على غير ذلك.

المادة ١٧. أ. تقوم اللجنة أو المديرية المختصة بما يلي:

- (١) تنظيم سجل للعطاءات المطروحه لكل سنة بارقام متسلسله.
- (٢) فتح ملف خاص لكل عطاء على أن يحفظ في الملف جميع المعلومات المتعلقة بالعطاء من دعوة العطاء وقرار الاحاله وشهادة تسليم الاشغال وأية معلومات اخرى عن كفاءة الجاز المقاول لالتزامه.

ب. على اللجنة أو المديرية المختصة اعداد سجل سنوي مجلد لجميع العطاءات المركزيه وقرارات احالتها.

هكذا من الأشغال

الفصل السادس

واجبات اللجنة

المادة ١٨ . تمارس اللجنة المهام والصلاحيات المخولة اليها بمقتضى احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

(١) متابعة المعلومات المتعلقة بتصنيف المقاولين والمستشارين التي تصدر عن الجهات المختصة وحفظ المعلومات المتعلقة بذلك والقيام بحصر المقاولين والمستشارين المؤهلين وفق الاســــــــــــــــس المتعارف عليها هندسياً .

(٢) تجهيز وتدقيق وتحليل وثائق عطاءات الاشغال والخدمات الفنية للقوات المسلحة الاردنية وجمع وحفظ المعلومات المتعلقة بهذه العطاءات والتعريف بأسعار الاشغال وبنودها الرئيسية واسعار المواد الانشائية واصدار نشرات دورية عن كل ذلك الى الجهات المعنية بالقوات المسلحة الاردنية .

(٣) تطوير المواصفات الفنية لجميع المواد المستخدمة في المشاريع المختلفة وحفظ الملفات الخاصة بذلك ومتابعه ما يستجد عليها والمشاركة بتحديد استخدامات المواد لهذه المشاريع .

(٤) وضع معايير التأهيل المناسبة للمقاولين والمستشارين للتحقق من امكانياتهم في تنفيذ المشاريع التي يقرر رئيس الاركان ضرورة وجود تأهيل مسبق لها . ويشمل ذلك وضع نماذج معتمدة لهذا الغرض تبين القدرات الفنية والمالية والادارية والقدره على الاداء للمؤهلين .

(٥) وضع الشروط الخاصة بالعطاءات للقوات المسلحة الاردنية وتطويرها باستمرار لتتلائم مع الشروط العامة للعطاءات الموجــــــــــــــــد والمستجدات الاخرى ويشمل ذلك ايضا وضع أية متطلبات خاصه ومتابعتها مع الجهات الفنية وبما يتفق مع أنظمة القوات المسلحة الاردنية .

(٦) المشاركة بلجنة تصنيف المقاولين العامة للدولة وبأية لجان او نشاطات اخرى تختص بالعقود وتطويرها بشكل عام .

(٧) من الممكن ان يسند الى اللجنة من خلال جهازها الفني مهمة الاشراف على بعض المشاريع الخاصة اذا اقتضت الضرورة وحسب مايراه رئيس هيئة الاركان المشتركة مناسباً .

(٨) متابعة سير العمل بالمشاريع المختلفة التي تقوم اللجنة باحالتها وادامة برامج كاملة لهذا الغرض ورفع تقارير دوريه عنها للقياده العامة للقوات المسلحة الاردنية .

(٩) يقوم رئيس اللجنة بتوقيع الاتفاقيات والعقود المحاله عن طريق اللجنة نيابة عن القياده العامه للقوات المسلحة .

المادة ١٩ . استناداً للفقرة (د) من المادة (٦) من النظام تحدد مهام سكرتير اللجنة بما يلي :-

أ . متابعة وتنفيذ القرارات بما في ذلك متابعه تصديق القرارات مع الجهات المختصة وتوضيح أية أمور متعلقه بها .

ب . الاشراف على تنظيم محاضر جلسات اللجنة وتنظيم قراراتها في سجل خاص وتوقيعها من الرئيس واعضاؤها الحاضرين ومنه ايضاً .

ج . اعداد جداول اعمال اللجنة وتوزيعها على الاعضاء .

د . اي واجبات اخرى تسندها اليه اللجنة او يرد نص حولها في التعليمات التي تصدر بموجب هذا النظام .

الفريق أول الركن

رئيس هيئة الأركان المشــــــــــــــــركه

عبد الحافظ مرعي الكعابــــــــــــــــه

قرارات صادران عن المجلس

العالي لتفسير احكام الدستور

قرار رقم - ٢ - لسنة ١٩٩٥

صادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور

بناء على طلب مجلس النواب بقراره الذي اتخذته في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١٢-١٩٩٤ اجتمع المجلس العالي لتفسير احكام الدستور من اجل تفسير المادة ١١١ من الدستور التي تنص على كيفية فرض الضرائب والرسوم .

وبعد المداولة وتديق النص الدستوري المطلوب تفسيره يتبين : -

ان المادة ١١١ من الدستور المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

- لا تعرض ضريبة او رسم الا بقانون ولا تدخل في بابها انواع الاجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به فواتر الحكومة من الخدمات للأفراد او مقابل انتفاعهم باملاك الدولة ، وعلى الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء وحاجة الدولة الى المال .

ومن تدقيق نصوص الدستور يتبين ان مواد الدستور تتطلب احيانا اما - صدور القانون - واحيانا نكتفي بقولها - ضمن حدود القانون - او - وفق احكام القانون - واحيانا - في الاحوال المبينة في القانون - او - حسبما هو مبين في القانون - وان هذا التنوع لم يأت عمدا بل جاء مقصودا ويترتب على ذلك انه حينما تتطلب المادة الدستورية القانون في الموضوع المراد بها يمتنع على السلطة التنفيذية تنظيم ما يتعلق بهذا الموضوع بنظام ، وحين يكتفي الدستور بالاحالة على القانون لبيان ما يتبع في مسألة معينة مانسه يبيح ضمنا ان يفوض السلطة التنفيذية في اصدار الانظمة المناسبة في الحدود والشروط التي يعينها .

وحيث ان نص المادة ١١١ من الدستور واضح الدلالة على ان الضرائب والرسوم باستثناء ما يدخل في بابها من انواع الاجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به فواتر الدولة من الخدمات للأفراد او مقابل انتفاعهم باملاك الدولة لا تعرض الا بقانون فان ما ينبغي على ذلك انه يمتنع على السلطة التنفيذية فرضها بنظام .

الا انه اذا فرضت الضريبة او الرسم بموجب قانون وانيط بالسلطة التنفيذية حق اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام القانون فيجوز لها عندئذ اصدار الانظمة اللازمة لذلك ، ويكون النظام الذي يوضع لهذا الغرض تنفيذا وتطبيقا لاحكام القانون لا خروجا على المادة ١١١ من الدستور التي تنص على ان الضريبة والرسم لا تفرض الا بقانون وبالتالي يكون هذا النظام غير مخالف لاحكام الدستور .

وهذا ما نقرره بالاجماع بضموم التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ١٩٩٥-٦-١٩ م .

مفسر	مفسر	مفسر
عضو مجلس الاميان	عضو مجلس الاميان	عضو مجلس الاميان
مفسر بفران	رئيس مجلس الاميان	رئيس مجلس الاميان
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مفسر	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز

قرار رقم - ٤ - لسنة ١٩٩٥

صادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور

بناء على طلب مجلس النواب بقراره الصادر في جلسته السادسة والعشرين من الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ١٢-٩-١٩٩٥ وعملا بالمادة ١٢٢ من الدستور اجتمع المجلس العالي من اجل تفسير المادتين ١٦٤ و ١٦٥ من الدستور وبيان ما يلي : -

١ - هل تطرح الثقة بالوزير اثناء انعقاد الدورة الاستثنائية .

٢ - كما هل يجوز الاستجواب اثناء هذه الدورة .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣-١٥-٢-٢٠٩٩ تاريخ ١٦-٩-١٩٩٥ وتدقيق النصوص الدستورية يتبين لنا :

ان المادة ١٥١- من الدستور تنص على ان

لرئيس الوزراء والوزراء مسؤولين امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته .

وتنص المادة ٥٢- من الدستور على ما يلي :-

١ - تطرح الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء امام مجلس النواب .

٢ - اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالاقتربة المطلقة من مجموع عدد اعضائه وجب عليها ان تستقيل .

٣ - واذا كان قرار عدم الثقة خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه .

وتنص المادة ٥٤ من الدستور على ما يلي :

١ - تعقد جلسة الثقة بالوزارة او بأي وزير منها اما بناء على طلب رئيس الوزراء واما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة اعضاء من مجلس النواب .

٢ - يؤجل الاقتراع على الثقة مرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة ايام اذا طلب ذلك الوزير المختص او هيئة الوزارة ، ولا يحل المجلس خلال هذه المدة .

٣ - يترتب على كل وزارة تولد ان تقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقدا وان تطلب الثقة على ذلك البيان واذا كان المجلس غير منعقد او متحلا فيعتبر خطاب العرش بيانا وزاريا لاغراض هذه المادة .

كما تنص المادة ٩٦ من الدستور على ما يلي :-

لكل عضو من اعضاء مجلسي الاميان والنواب ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجابات حول اي امر من الامور العامة وماتما لا هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس الذي ينتمي اليه ذلك العضو ، ولا يناقش استجواب ما قبل مضي ثمانية ايام على وصوله الى الوزير الا اذا كانت الحلة مستعجلة ووافق الوزير على تقصير المدة المذكورة .

اما المادة ٨٢ من الدستور فتتضمن على الآتي :

١ - للملك ان يدعو عند الضرورة مجلس الامة الى الاجتماع في دورات استثنائية وادة غير محددة لكل دورة من اجل اقرار امور معينة تبين في الارادة الملكية عند صدور الدعوة وتفض الدورة الاستثنائية بأرادة .

٢ - يدعو الملك مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية ايضا متى طلبت ذلك الاغلبية المطلقة لمجلس النواب بحريضة موقعة منها تبين فيها الامور التي يراد البحث فيها .

٣ - لا يجوز لمجلس الامة ان يبحث في اية حرة استثنائية الا في الامور المعينة في الارادة الملكية التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها .

ان دعوة مجلس الامة للاجتماع في دورات استثنائية بموجب الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٨٢ من الدستور هي من سلطات الملك على ان تتضمن الإرادة الملكية بدعوة المجلس تعيين الامور التي يجوز للمجلس اقرارها في الدورة الاستثنائية ، لم جائت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة بنص واضح الدلالة في تحديد صلاحيات مجلس الامة في الدورة الاستثنائية باقرار الامور التي تضمنتها الدعوة على سبيل الحصر وعدم جواز البحث في أية أمور أخرى لم يرد فيها ، مع جواز اضافة أمور جديدة بارادة ملكية لاحقة الى الامور التي تضمنتها الدعوة الاولى للسدورة الاستثنائية ، لان التعامل المتكرر في تطبيق الدستور الاردني قد جرى في عدة دورات استثنائية على ذلك ، مما يشكل عرياً دستوريا وقاعدة صالحة لتفسير نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٢ من الدستور .

وهذا ما قرره المجلس العالي لتفسير الدستور في قراره رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ٢٠-١-١٩٩٠م .

وبما انه من مقتضيات الوظيفة السياسية لمجلس النواب والتي يستطيع بواسطتها مراقبة السلطة التنفيذية ، طرح الثقة بالوزارة او الوزير وتحريك المسؤولية الوزارية ، وحق الاستجواب المقرر لكل عضو في المجلس بان يطلب من الوزير بيانات عن الامور العامة او عن أية مسألة معينة خاصة باعمال وزارته كما هو مستفاد من نصوص المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٩٦ من الدستور .

وحيث ان مجلس النواب في دورة الانعقاد استثنائية لا ينظر الا في الامور التي دعى من اجلها وتحدثت في الإرادة الملكية الصادرة بدعوته او تلك التي قد تضمنت بارادة ملكية لاحقة الى الامور التي تضمنتها الدعوة الاولى تطبيقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٢ من الدستور وانسجاماً مع قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ سالف الذكر ، فان ما يلبنى على ذلك انه لا يجوز لمجلس النواب في الدورة الاستثنائية ممارسة وتطبيقه السياسية المشار اليها سواء بطرح الثقة بأي وزير او توجيه الاستجواب اليه من قبل اعضائه الا اذا تضمنت الإرادة الملكية بدعوته لهذه الدورة الاستثنائية او الإرادة الملكية اللاحقة هذه الامور ، وبخلاف ذلك فانه لا يجوز لمجلس النواب ممارسة هذا الحق لان اختصاصه في الدورة الاستثنائية ينحصر في الامور التي دعى من اجلها سواء في الإرادة الملكية الاولى او الإرادة الملكية اللاحقة في حال صدور ما بحيث لا يستطيع تجاوزها الى غيرها .

وهذا ما تقرره بالاجماع بخصوص التفسير المطلوب .

قراراً صدر بتاريخ ٢ جمادى الاولى سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ٢٦-١-١٩٩٥م .

عضو
العين مضر بدران
العين زيد الرفاعي
رئيس المجلس العالي لتفسير الدستور
رئيس مجلس الاعيان
احمد السويدي

عضو
ناجي محكمة التمييز
ناجي الطراونة
رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيبات
رئيس محكمة التمييز
العين احمد الطراونة

عضو
ناجي محكمة التمييز
وليد الحاج حسين
رئيس محكمة التمييز
سليمان بن عوجان
رئيس محكمة التمييز
زهير الكبيسي

تصحيح اخطاء

- لقد صدر عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٠٧٢ بتاريخ ١-١-١٩٩٥ متضمناً القانون المعدل لقانون خيرية الدخل رقم ١٤ لسنة ١٩٩٥ وبعد استعراض مواده تبين وجود اخطاء مطبعية وكلمات لم تذكر في النسخ كما هو مبين في اناه :

المادة	الفقرة	البند	الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١	٢	٢٩٨٢	٦	١	١٥	١٥
١٤	ب	٢٩٨٢	١٣	١	لتخلف	التخلف
٥	هـ	٢٩٨٤	٤	١	تؤثر في	تؤثر في
					مسؤولية	مسؤولية
					مسؤولية	مسؤولية

- وقع خطأ مطبعي في التعليمات الخاصة ببرد الخيرية الصادرة عن معالي وزير المال والمنشور على الصفحة ٢٢٨٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٠٧٥ الصادر بتاريخ ١٦-١-١٩٩٥ حيث وردت التعليمات المشار اليها برقم ٦ لسنة ١٩٩٤ خطأ .
- والصواب هو : تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ .

هكذا من الأصول